وزارة التعليـــم العـــالـــي والبحـــث العلمـــي

المركـــز الجـامعـــي بلحـــاج بـــوشعيـــب

عيـــن تمـــوشنـــت

معهـــد العلـــوم الاقتصـــاديـــة والتسيير والعلوم التجارية

مذكـــرة تخـــرج لنيـــل شهـــادة ماستر أكاديمي

تخـصـص: مالية المؤسسة

أهمية التحليل المالي في الحدّ من مخاطر القروض دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

من إعداد الطالب

– سالم محمد عصام.

تحت إشراف الأستاذة:

– أوكبدان سناء.

لجنة المناقشة:

أ.قريش محمد	المركز الجامعي عين تموشنت	رئيسا
أ.أوكبدان سناء	المركز الجامعي عين تموشنت	مؤطرا
أ.حولية يحي	المركز الجامعي عين تموشنت	مناقشا

السنـة الجـامعيـة: 2019-2020

تـــشـكـــرات

اللّهم لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد بعد الرضا لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك و صلي اللهم و بارك على سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات و أزكى التسليم.

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الاستاذة المؤطرة أوكبدان سناء و الدكاترة المناقشين إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإتمام هذا العمل المتواضع الذي نسأل الله أن يجعله في ميزان حسناتنا على الأساتذة الذين رافقونا في دربنا الدراسي من الابتدائي حتى التخرج ولم يبخلوا علينا بتوجهاتهم و نصائحهم نسأل الله ربّ أن يبارك فيهم وأن يجازيهم عن كل خير وأن يوفقهم في حياتهم المستقبلية وأطال الله في عملهم جميعا وإلى جميع طلبة، كلية العلوم الاقتصادية، تجارية علوم التسيير وخاصة إلى كل طلبة الماستر02 تخصص مالية المؤسسة.

الإهـداء

الحمد لله الذي هدانا إلى ما فيه الصواب وأنار قلوبنا و عقولنا بالعلم و المعرفة.

بادئ ذي البدئ أهدي ثمرة هذا الجهد إلى نبع الحنان الذي لا ينفذ إلى التي كانت نبراس نجاحي و التي تقصر في حقها الكلمات إلى أمي "بلعربي نصيرة".

إلى الذي لم يبخل علي بمساعداته المعنوية و المادية و الذي علمني روح المسؤولية و الاعتماد على النفس و شجعني على مزاولة دراستي إلى أبي العزيز "سالم سعيد".

إلى جدتي بلعربي خيرة .

إلى أخواتي : فردوس و التوأم سهام و كوثر و أزواجهن محمد اسماعيل كريم ومهياوي كريم و أولادهم حبيبي محمد أيمن،إبراهيم الخليل وأيوب صفوان.

إلى كل الأصدقاء: بلعربي ياسين، عبد النور، مكعو نسيم ، نجار الياس ،محمد جباري،بلغاليا شريف،قادري طايكوبو،محمد رضا،هدي أنور،دحماني نبيل، سليماني شهرزاد ، سي بشير علاء ،سيدي عيسى شعيب،طلحة إيمان،ديدي حفيظة،بلماحي سهام وتيوزغو رانيا.

إلى كل الاساتذة.

سالم محمد عصام

هيكل البحث

الفصل الأول: المخاطر البنكية

المبحث الأول: *مفاهيم عامة حول البنوك و القروض البنكية*

المطلب الأول: **البنوك، تعريفها، أنواعها وخصائصها**

المطلب الثاني: **القروض،تعريفها،أنواعها،خصاصها**

المطلب الثالث: **تعريف الخطر البنكي وأنواعه**

المبحث الثاني: **إدارة مخاطر القروض**

المطلب الأول: **إدارة المخاطر في ظل الإجراءات و المعايير لمنح القروض**

المطلب الثاني: **أسباب مخاطر القروض**

المطلب الثالث: **ضمانات المخاطر البنكية**

الفصل الثاني: التحليل المالي

المبحث الأول: *مدخل للتحليل المالي*

المطلب الأول: **مفهوم التحليل المالي،نشأته، أهميته وأقسامه**

المطلب الثاني: **القوائم المالية المصرفية**

المطلب الثالث: **الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية**

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي

المطلب الأول: **التحليل المالي بإستخدام النسب المالية**

المطلب الثاني: **التحليل باستخدام التوازنات المالية**

المطلب الثالث: **أثر الأدوات المالية في الحد من مخاطر القروض**

الفصل الثالث: دراسة حالة "BADR"

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك BADR

المطلب الأول: نشأة و تطور بنك BADR.

المطلب الثاني: مهام و أهداف بنكBADR

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنكBADR

المبحث الثاني: دراسة قرض لمؤسسةY.

المطلب الأول: ملف القرض

المطلب الثاني: التحليل المالي لملف قرض الاستثمار.

خاتمة عامة

قائمةالجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	قائمة الدخل	47
02	الشكل العام للميزانية المحاسبية	51
03	الشكل العام للميزانية المالية	56
04	الميزانية المالية المختصرة	56
05	كيفية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية	57

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع المخاطر البنكية	19

المقدمة

المـــقدمة

لا شك في أن الاقتصاد هو القلب النابض في كل بلد بحيث يهدف إلى دفعه من السيء إلى الحسن ومن الحسن إلى الأحسن، كما أن له أثر كبير في القضاء على الندرة و البحث عن عوائد جديدة في الحياة الاقتصادية للبلد. و هذا جعل ظهور مؤسسات بمختلف أنواعها و من بين هذه المؤسسات، «البنوك » و التي تعتبر من أهم المؤسسات المالية التي تنشط في الاقتصاد و التي تلعب دور الوسيط (المالي) بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين و تتمثل وظيفته الأساسية في منح القروض و كذلك استقبال الودائع. فالبنوك تساهم بطريقة فعالة في تخفيض الأهداف المسطرة للوصول إلى التنمية الاقتصادية، كما قد تواجه البنوك كغيرها من المؤسسات بعض المخاطر التي تقوم بإدارتها بواسطة أساليب تقنية من بينها التحليل المالي.

فالتحليل المالي يعد من الموضوعات البالغة أهمية في حقل المنشئات المالية و المحاسبة الاقتصادية، بحيث يمكنها من تقييم عموم قراراتها المالية لمعرفة نقاط القوة و الضعف في بيئة المنشاة الداخلية و المنشاة الخارجية.

فأهمية التحليل المالي تتزايد يوما بعد يوم في عالمنا المعاصر، مما جعل إدارات مختلف الشركات و المتعاملين معها بحاجة دائمة إلى المعلومات و المؤشرات المالية يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

ومما لاشك فيه أن المحللين الماليين هم أكثر الفئات أهلية لتزويد رجال الأعمال بالمؤشرات التي هم بأسس الحاجة إليها.

والتحليل المالي هو أسلوب للتعامل مع البيانات المالية المتاحة باستخدام الوسائل والأدوات والنسب المالية لتحليل العناصر المالية والاقتصادية الخاصة والعامة المحيطة بالمشروع وتحويلها إلى معلومات وعرضها للجهات المستفيدة لغرض الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات.

و هكذا تطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور التحليل المالي في الحد من مخاطر القروض البنكية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR ؟

و للإجابة عن هذه الإشكالية علينا الإجابة على الأسئلة التالية:

1- هل للتحليل المالي أسس و أساليب وأدوات خاصة للتقدير المبكر لمخاطر القروض و الحد منها ؟
2- التحليل المالي هو وسيلة لإتخاذ البنك قرار منح القرض ؟
3- يعتمد بنك البدر على التحليل المالي و أدواته لأخذ قرار منح القرض و الحد من أخطار القروض؟

وللإجابة عن كل هذه التساؤلات تنحدر الفرضيات التالية:

- التحليل المالي هو وسيلة لاتخاذ البنك قرار منح القرض.
- للتحليل المالي أسس وأساليب خاصة يعتمد عليها البنك للتقدير المبكر لمخاطر القروض و الحد منها.
- يعتمد بنك البدر على التحليل المالي و أدواته لأخذ قرار منح القرض و الحد من مخاطر القروض.

التعليق على الدراسة الميدانية

يعتمد موضوع بحثنا على الدراسة الميدانية حيث أنها تمكننا من معرفة كيفية عمل البنك وطريقة منح القروض. إلا أن المعلومات اللازمة لاستكمال هذا البحث توجبت منا التوجه إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لعين تموشنت –وكالة المالح–للتقدم بطلب التربص حيث استقبلنا مدير الوكالة وقام بالإمضاء على الطلب وإعطائنا تاريخ لاحق للقيام بالتربص وهذا في الظروف العادية إلا انه عند رجوعنا للقيام بهذا الأخير قابلنا المدير بالرفض بحجة جائحة covid 19–وقام تأجيله إلى تاريخ

أخر ومع رجوعنا في التاريخ الذي أعطي لنا تفاجئنا بالرفض التام للتربص أو إعطائنا أي معلومة أو وثيقة تساعدنا في التقدم في بحثنا بالرغم من توقيعه وقبوله لإجراء التربص بالوكالة قبل الجائحة، هذا وكررنا التقرب من مصالح الوكالة ولحد الساعة لم تعطى لنا أي معلومة أو تاريخ للقيام بالتربص والمعلومات التي قمنا بتحصيلها كانت بصفة غير رسمية لهذا كانت ضئيلة وهذا ما أعاق سير عملنا حيث صرنا نقوم بعمل البنكي.

إن سبب إختياري لموضوع:أهمية التحليل المالي في الحد من مخاطر القروض راجع إلى:

- طبيعة الموضوع يتماشى مع التخصص المدروس ومكتسباتي الشخصية.
- كون أن التحليل المالي أداة لا تستغني عنها أي مؤسسة أي كان نوعها.
- الرغبة الشخصية في معرفة مدى تأثير التحليل المالي على المؤسسة.
- إظهار مدى أهمية الجانب المالي لإدارة المؤسسة المالية.

صعوبة البحث:

- عدم توفر المراجع اللازمة في المكتبة المركزية لجامعتي والقوانين المطبقة هناك ما دفعني للتنقل إلى جامعات مجاورة.
- جائحة كورونا كانت أكبر مشكل منعتنا من التنقل والحصول على المراجع، تعذر علينا إجراء التربص بالرغم من أن بنك البدر وقعت قبولي بإجراء التربص.
- ومن اجل تغطية الموضوع طبقا للأهداف التي حددناها قمنا بتقييم بحثنا إلى قسميين رئيسيين: قسم نظري و قسم تطبيقي القسم:
- النظري ينقسم بدوره إلى فصلين:

تطرقنا في الفصل الأول: عموميات حول البنوك التجارية و القروض للتعرف على ما يخص البنوك التجارية بالإضافة إلى أنواعها ووظائفها وكذا سيزينها كما يتم التطرق إلى القروض وإجراءات منحها و مخاطرها و طرق الوقاية منها.

في الفصل الثاني حاولنا إلقاء الضوء على التحليل المالي و أهميته لدى البنوك التجارية في منح القروض من مختلف الجوانب.

أما الفصل الثالث فكان مخصص للجانب التطبيقي بدراسة حالة حول ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، وسنحاول من خلال دراسة هذه الحالة وذلك باستقراء كافة الجوانب المتعلقة بميزانية مؤسسة طالبة لقرض وكذلك سلوك البنك في ممارسته لوظيفته الرئيسية وأساليبه وذلك اعتمادا على التحليل المالي.

الفصل الأول

المخاطر البنكية

الفصل الأول:المخاطر البنكية

تمهيد:

يعمل البنك التجاري في بيئة دينامكية تجعله عرضة إلى مختلف الأخطار، وهذه الأخيرة ترتبط ارتباطا وثيقا بإدارة المخاطر بل تعد هذه في صلب وظيفة البنك، وعلى هذا الأساس تسعى البنوك دائما إلى التحوط من المخاطر والتقليل من أثارها إلى أقصى حد ممكن، وفي ذلك تعتمد على التنظيمات والتشريعات البنكية المسيرة للنشاط، وما يعرف بالقواعد الاحترازية، وتتعلق هذه الأخيرة إما بمستوى وطني محلي فنجد لكل دولة قواعدها المنظمة لنشاطها البنكي الخاص بها، وإما تأخذ طابع دولي من خلال الهيئات والمنظمات العالمية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك و القروض البنكية

تمهيد:

يعتبر البنك نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في منح الائتمان وقبول الودائع البنك بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لهم أموال فائضة وبين أولئك اللذين يعانون من ضعف التمويل وفي هذا المبحث نحاول عرض نضرة عامة حول البنوك حيث نتناول في المطلب الأول تعريف البنوك، أنواعها وخصائصها أما في المطلب الثاني فسنتطرق إلى مفهوم القروض البنكية وكذلك أنواعها وخصائصها أما في المطلب الثالث والأخير سنقدم نضرة عن المخاطر البنكية.

المطلب الأول: البنوك، تعريفها، أنواعها وخصائصها

الفرع الأول:تعريف البنوك: تعددت تعريف البنوك التجارية و تشعبت نظرا لتطور نشاطاتها عبر الزمن من جهة وزيادة أهميتها بفعل التطورات والتحولات العميقة التي يشهدها المحيط الاقتصادي والدولي من جهة أخرى.

أ.لغة: أصل كلمة مصرف باللغة العربية مأخوذ من الصرف بمعنى (بيع النقد بالنقد) ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف، ويقابلها في اللغة الانكليزية كلمة بنك (Bank) المشتقة من كلمة بانكو(Banko) ، أما بالعربية فيقال صرف و صارف الدنانير بدلها بدراهم أو دنانير سواها، والصراف والصيرفي وجمعها صيارفة وهو بياع النقود بنقود غيرها، والصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف ولمصرف)وهي كلمة محدثة) وجمعها مصارف، تعني المؤسسة المالية التي تتع اطى الاقتراض والإقراض.[1]

ب.إقتصاديا: : البنك هو عبارة عن مؤسسة مالية تتعامل في النقد و كافة وسائل الدفع الأخرى ويقوم بدور الوسيط المالي بين المتعاملين من الأفراد و الشركات و يعمل على تأمين حاجيات العملاء المالية من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية تامين حاجيات العملاء المالية من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية و ضمن مجموعة من القواعد المحلية و الدولية[2].

[1] موسوعة ويكيبيديا أطلع عليه يوم الجمعة 2020/02/28 على الساعة 19:05
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81_(%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84)

[2] الدكتور دريد كامل آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، صـ 36.

البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين، وفق أسس معينة أو استثماراها في أوراق مالية محددة.[1]

الفرع الثاني: أنواع البنوك:

– يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من البنوك تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، ويعبر عن شكل البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق، والرغبة في خلق خلق هياكل تمويلة مستقلة تتلائم مع حاجات العملاء والمجتمع.

أولا: البنوك المركزية:

يسمى ببنك البنوك و هو المحرك الرئيسي للجهاز المصرفي والبنك المركزي منشأة مصرفية عليا تضع الربح في اعتبارها بقدر ما تستهدف تدعيم النظام النقدي وبالتالي النظام الاقتصادي في الدولة ونظرا لأهمية هذا الهدف، فإن البنك المركزي يجب إن يكون مملوكا للدولة. وفي البلاد التي لا تكون هذه البنوك مملوكة للدولة، فإن الدولة تخضعها لرقابة صارمة منها، الأمر الذي يجعلها منشآت شبه حكومية وبصفة عامة، يتصف البنك المركزي بأنه بنك الإصدار، وبنك البنوك، وبنك الدولة، فضلا عن كونه اداة إشرافية ورقابية على الجهاز المصرفي كله وتتلخص الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي، في خدمة الحكومة وقروضها، وإصدار أوراق النقد والعمل على استقرار سوق رأس المال، وتنشيط الاستثمار الأجنبي، وتحديد سعر الخصم وسعر الفائدة وموازنة سعر الصرف والرقابة على النقد، وتدعيم النشاط الاقتصادي بصفة عامة، والإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي ويمارس البنك المركزي عددا من الأساليب تمكنه من إجراء رقابة فعالة على الائتمان من ناحية و على وحدات الجهاز المصرفي من جهة أخرى.[2]

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ص 25.

[2] محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2005،ص11

ثانيا:البنوك التجارية:[1]

تعتبر البنوك التجارية احدى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى لتحقيق الربح. وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها، إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم تعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت كما أن على عاتقها تسوية كافة المعاملات المالية التي تتم بين منشآت الأعمال والأفراد، وذلك بالإضافة إلى كونها أداة مهمة لمنح التمويل اللازم سواء المنتجين أو التجار أو المستهلكين من خلال ما تمنحه من ائتمان.

ويمكن تقسيم هذا النوع من البنوك إلى خمسة أنواع:

1)البنوك ذات الفروع:

هي مؤسسات تشبه في غالب الأحيان شركات المساهمة ولها فروع في كافة الأنحاء الهامة من البلاد، وتتبع اللامركزية في إدارتها حيث يترك للفرع تدبير شئونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك ألا فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبخاصة فيما يتعلق برسم السياسات والمسائل الإدارية المركزية ويتصف هذا النوع من البنوك، بأنه يعمل على النطاق الأهلى، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات أو الولايات التي تقام فيها الفروع.

2)بنوك السلاسل:

ظهر هذا النوع من البنوك مع زيادة نمو حجم البنوك التجارية، و نمو حجم الأعمال التي تقوم بتمويلها من أجل توفير خدماتها لجميع أفراد المجتمع.و هذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة، كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات بعضها وبعض، ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] نفس الرجع السابق، ص14

3)بنوك المجموعات:

وهي تشبه الشركات القابضة التي تقوم بإنشاء عدة بنوك أو مؤسسات مالية فتمتلك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها. ولهذا النوع من البنوك له عادة طابع احتكاري، وأصبحت وقد أصبح هذا الأخير سمة العصر.

4)البنوك الفردية:

وهي مؤسسات صغيرة يملكها افراد eurl او شركات أشخاص sarl، ويكمن عملها غالبا على منطقة صغيرة أو تتميز عن باقي البنوك الأخرى بانها تقصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة هو غير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر. ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة او طويلة الأجل الصغر حجم مواردها وتعتمد هذه البنوك في نشاطها على ما يتمتع به اصحابها أو مديروها من خبرات مصرفية ما يحوزونه من ثقة المتعاملين. وهي لا توجد إلا في الدول الرأسمالية وحدها.

5) البنوك المحلية:

وهي تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة، قد تكون مقاطعة أو ولاية او محافظة او حتى مدينة محددة وإذا كان نظام الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية فإن البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية ولإشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عمله فى الولايات المتحدة مثلا يحظر على البنوك المحلية أن يمتد نشاطها خارج نطاق الولاية بصفة عامة. غير أن قوانين الولايات تختلف في هذا الشان فيما يتعلق بنشاط البنك داخل الولاية ذاتها، فمنها ما يسمح البنك الواحد أن ينشيء فروعا له داخلها، ومنها ما يسمح بذلك في المناطق الإدارية القريبة من المركز الرئيسي للبنك، ومنها ما يبيح له إنشاء وحدات في اي مكان في الولاية.

ثالثا: البنوك الإكترونية: (و تسمى بالبنوك الحديثة)

بنوك الإنترنت (Internet) كتعبير حديث و عام للمصطلحات التي ظهرت مع بداية التسعينات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الإلكترونية عن بعد أو كما تسمى

Remote Electronic Banking أو البنك المنزلي Home Banking أو البنك على الخط Online Banking أو الخدمات المنزلية الذاتية Self-Service Banking.

و كل هذه المفاهيم تعني أن الزبون يتاح له أن كافة أعماله الخاصة بالبنك الذي يتعامل معه عن طريق أي مكان يكون موجود به و ذلك عن طريق خط خاص يوفره له البنك يتيح له من خلاله إنجاز كافة معاملاته مع البنك من خلاله دون أن يضطر إلى الذهاب بنفسه إلى مقر البنك لإنجاز تلك الأعمال ومع تطور الخدمات التي يقدمها البنك لمحه أصبح البنك بقوم بتقديم مجموعة البرامج اللازمة لكي يتمكن العميل من الدخول عبرها إلى الكومبيوتر الخاص بالبنك و القيام بما يريد من أعمال[1].

رابعا: البنوك المتخصصة

هي نوع من أنواع البنوك و هي تختص في مجال معين أي في تمويل نشاط إقتصادي معين، فالبنك الزراعي يختص في تمويل الإستثمارات الزراعية، و البنك العقاري يمول الإستثمارات العقارية و البنك الإسلامي يقوم بنشاطاته البنكية بما ينص عليه التشريع الإسلامي أي من دون فوائد ربوية بالإضافة إلى النشاطات الأخرى كالصناعة و التجارة و غيرها.

وتقوم البنوك المتخصصة بتشغيل مواردها في قروض يغلب عليها أن تكون طويلة الأجل باستثناء بنوك تمويل التجارة الخارجية، إما موارد هذه البنوك فإنها لا تستقيها من الودائع كما هو الحال في البنوك التجارية ولكن من رأس مال البنك، فإن البنوك المتخصصة لا تستطيع التوسع المستمر في نشاطها إلا في حدود مواردها.[2]

خامسا: بنوك الاستثمار: (أو بنوك الائتمان المتوسط و الطويل الأجل)

هذا النوع من البنوك فإن عملياتها موجهة لمن يسعى لتكوين أو تجديد رأس المال الثابت (مصنع، عقار، أرض صالحة، للزراعة...) لهذا فهي تحتاج إلى أموال غير قابلة للطلب متى شاء مودع، بعبارة أخرى فهي تعتمد في إقراضها على رأس مالها بالدرجة الأولى، والذي يفترض فيه أن يكون كبيرا نسبيا .و على الودائع لأجل أي ودائع مرتبطة من حيث النتيجة، إلاّ أن الفرق يمكن في كون أن البنك هو

[1] منير الجنيهي، **البنوك الالكترونية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006 ، ص09-10

[2] محمد سعيد سلطان، مرجع سبق ذكره ص20

الذي يسعى لاقتراض و جلب الوديعة تحت إغراء منح الفائدة في حين أن الوديعة لأجل يأتي بها المودع من تلقاء نفسه طمعا في الفائدة و الرغبة منه في توظيف ماله و أخيرا تعتمد تلك البنوك أيضا على المنح الحكومية، و كل تلك الموارد التي تقدم ذكرها بجمعها جامع يتمثل في كونها غير مستحقة الطلب إلاّ بعد تواريخ معروفة مقدما.[1]

الفرع الثالث: وظائف البنوك

1- **وظائف البنك المركزي:** تعددت وظائف البنوك المركزية منذ نشأتها وحتى الوقت المعاصر و تتمثل فيما يلي[2]:

1-1. تنظيم الإصدار النقدي (العملة) للدولة:

البنك المركزي هو البنك الوحيد الذي تخول له سلطة إصدار النقود الورقية في دول العالم المختلفة، وقد كانت وظيفة الإصدار النقدي هي الوظيفة الأولى للبنوك المركزية، حيث أطلق عليها في بادئ الأمر "بنوك الإصدار".

1-2. إدارة الأعمال المصرفية و خدمات الوكالة للحكومة:

ويقصد بها أن البنك المركزي بنك الحكومة و بنك البنوك ووكيلها ومستشارها المالي، بالإضافة إلى إدارة حسابات الهيئات و المؤسسات الحكومية المختلفة وتحصل إيراداتها و تقديم تسهيلات ائتمانية، وأيضا بيع وشراء العملات الأجنبية لصالح الحكومة وإدارة السندات الحكومية وأذونات الخزانة يضاف إلى ذلك تقديم بعض النصائح في كيفية علاج المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدولة.

[1] شاكر القزويني، محاظرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ص 31.

[2] أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات و متغيرات المعاصرة على القطاع المعرفي و دور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006،ص7-10.

1-3.إدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية و الاحتفاظ بها:

ويقصد بها قيام البنك المركزي بالاحتفاظ باحتياطات الدولة من العملات الأجنبية وإدارتها و توفير تلك العملات الأجنبية لأغراض التجارة الدولية، ومع العمل على استقرار قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وهو ما يعرف بإدارة سعر الصرف.

1-4. الملجأ الأخير للبنوك العاملة:

وذلك من حيث مساندة تلك البنوك لمواجهة أية حالة من حالات التعثر أو احتمالات الإفلاس، وذلك بتقديم تسهيلات مالية لتلك البنوك بهدف استقرار الجهاز البنكي و سلامته خاصة في أوقات الأزمات و الطوارئ واحتلت هذه الوظيفة مرتبة مهمة من وظائف البنوك المركزية.

1-5. الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية:

وذلك بأن توضع نسبة معينة من الودائع التي بحوزة البنوك العاملة بصفة التزاميه لدى البنك المركزي تحد أدنى بغرض الاحتياط، وكذلك العمل على تنظيم الائتمان البنكي وتحقيق الاستقرار في النشاط الاقتصادي بهدف ضمان توافق السياسة النقدية مع الأهداف الاقتصادية للدولة.

2) وظائف البنوك التجارية:

مع التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي غزى العالم، فإن وظائف البنوك التجارية تطورت بشكل واضح خاصة في مجال الخدمات فمن بين هذه الوظائف نجد:

2-1. الوظائف التقليدية:

2-1-1.منح القروض: تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض وهي على عدة أنواع :

- **قروض بدون ضمان:** تمنح على أساس الثقة للمتعاملين الرئيسيين مع البنك كونه متأكد من مركزه المالي.
- **قروض بضمان:** وذلك بضمان أوراق مالية أو سلع مختلفة.

2-1-2. قبول الودائع على مختلف أنواعها: تشكل الودائع الحجم الأكبر من مصادر الأموال المتاحة للمصرف التجاري وهي على أنواع.

- **ودائع جارية:** وهي تلك الودائع التي تستطيع أصحابها سحبها دون سابق إنذار.
- **ودائع بأخطار:** وفيها يخطر المودع بنكه بالتاريخ الذي يرغب فيه سحب وديعته أو يخطر بنكه برغبته في السحب بعد مدّة زمنية متفقة عليها.
- **ودائع لأجل:** وتلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلاّ بعد انقضاء المدّة المحددّة أو المتفق عليها.

2-1-3. توليد النقود: وهي ميزة تتميز بها البنوك التجارية عن غيرها من البنوك و تعني أن البنوك تلتقى ودائع الأفراد بالنقود الأساسية ثم بتوليد ودائع أكبر بكثير من تلك الودائع الأساسية التي أودعت لديها[1].

2-1- 4. فتح الحسابات: تقوم البنوك التجارية بفتح مختلف الحسابات المصرفية لعملائها.

الحساب العابر: يعرف الحساب على أنه عقد يربط بين البنك و عميله.

الحساب الادخارية: هي حسابات خاصة تهدف إلى تحقيق نوع من الادخار[2].

الحسابات تحت الطلب: وهناك نوعان من هذا الحساب حساب الشكات الذي هو بدون أجل و يمكن لصاحبه السحب في أي وقت دون إنذار سابق و الحساب الجاري الذي يفتحه البنك للتجار.

2-2. الوظائف الحديثة:

البنك التجاري يسعى دائما إلى دفع رقم أعماله و إلى ضبط و ترشيد مصروفاته و أعبائه، و ذلك ما أدى به إلى ابتكار خدمات جديدة يؤديها للمتعاملين معه[3]، ومن أبرزها:

[1] أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة الطبعة الثانية 1996.

[2] سليمان بوذياب، اقتصادية النقود و البنوك، المؤسسات الجامعية للنشر و التوزيع بيروت.

[3] زياد رمضان، إدارة البنوك، وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2006.

2-2-1. تقديم خدمات استشارية للمتعاملين: أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها[1].

2-2-2.خدمة البطاقة الانتمائية(بطاقة الاعتماد أو البطاقة البلاستيكية): وتعتبر من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي استحدثتها البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات[2].

2-2-3. إصدار خطابات الضمان: يقصد الضمان هو تعهد كتابي من البنك بقبول دفع مبلغ معين نيابة عن الزبون غلى طرف آخر خلال الفترة المحددة.

2-2-4. دفع المبالغ من أصل الاعتمادات الخاصة: الاعتماد و اتفاق بين البنك و الزبون يعطي الحق للزبون في الافتراض في حدود مبلغ معين يحدده الاتفاق[3].

3) وظائف البنوك الشاملة:

تقوم البنوك الشاملة بالوظائف التقليدية للبنوك التجارية لكن إضافة لهذه الأعمال تقوم البنوك الشاملة بأعمال استثمارية نذكر منها.

3-1: وظيفة الإسناد: حيث تقوم المصارف الشاملة بتحمل مخاطر شراء الأسهم الصادة حديثا.

3-2: التسويق و التوزيع: تقوم البنوك الشاملة بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركات المصدرة و لكن في هذه الحالة لا تتحمل هذه البنوك أية مخاطر .

3-3: وظيفة التسنيد: وتتضمن هذه الوظيفة في تحويل قروض البنك إلى سندات وبيعها في الأسواق المالية.

[1] زياد، رمضان، نفس المرجع.

[2] فلاح حسين الحسني ،مؤيد عبدالرّحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل ،الطبعة الرابعة 2008 صـ 37.

[3] فلاح حسين الحسني، نفس المرجع السابق ص 35.

3-4: التعامل بالمشتقات: وهي الأدوات المالية المستجدة والتي شاع استخدامها مؤخرا من أجل أخذ الحيطة من المخاطر.

3-5. التأجير التمويلي:

حيث يقوم البنك الشامل بشراء الآلات و تأجيرها للمشروعات[1] وأهمية هذه الوظيفة في أنها تساعد المشروعات و التي تعاني من نقص في رأس المال في عدم تجميد جزء من رأس مالها في شراء هذه الأجهزة.

3-6. تقوم البنوك الشاملة بدراسة الجدوى للمشروعات الجديدة، و تقديم المشورة الفنية لها بخصوص نوعية الأوراق المالية التي تصدرها المشروعات.

3-7. المشاركة في انشاء المشروعات الجديدة أو القائمة منها، عن طريق شراء الأسهم لهذه المشروعات و يستعمل البنك في هذه الحالة خبرته بأحوال السوق و العرض و الطلب[2].

المطلب الثاني: القروض،تعريفها،أنواعها،خصاصها

الفرع الأول: تعريف القروض البنكية

القرض بلغة القانون: يعني تسليم الغير مالاً منقولاً أو غير على سبيل دين، وديعة، الوكالة، الإعادة، الرهن، إجراء عمل ماجور أو غير مأجور.

بلغة الاقتصاد: القرض يعني تسليف الأموال لاستثمارها في الإنتاج أو الاستهلاك و هو ما يقوم على مبدئين الثقة و المدّة[3].

[1] عبد الله الطاهر، النقود و البنوك، مركز يزيد للنشر، الطبعة الثانية الأردن ص 252-251.

[2] عبد الله الطالب نفس المرجع السابق،ص253.

[3] د. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك ديوان المطبوعات الجامعية ص 90.

تعتبر القروض البنكية أهم أشكال توظيف الأموال في البنوك من حيث الحجم و هي إحدى الوظائف الكلاسيكية للبنك، و تعرف عملية الإقراض بأنها "عبارة عن منح نقود مقابل تأجير الدفع النقدي إلى وقت محدد في المستقبل" وتهتم المصارف في عملية الإقراض لأنها تحقق الربحية إلى البنك[1].

الفرع الثاني: أنواع القروض البنكية

1. القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:

تساعد قروض الاستغلال المؤسسة في تمويل انتاجها على المدى القصير و التي لا تتعدى في الغالب 18 شهرا ، وتتبع البنوك عدة طرق لتمويل هذه الأنشطة و يمكننا بصفة اجمالية أن نقسّم هذه القروض إلى 3 أنواع.

1-1. القروض العامة: القروض الموجهة لتمويل الأصول المتداولة في الميزانية بصفة عامة و ليس موجهة إلى تمويل أصل معيت، و تسمى هذه القروض أيضا بقروض الخزينة.

1-2. القروض الخاصة: و هي القروض الموجهة لتمويل من الأصول المتداولة

1-3. الخصم التجاري: و هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون، و تتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قيل تاريخ الاستحقاق فالبنك يقوم بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها، و يستفيد البنك من هذه العملية من ثمن يسمى سعر الخصم [2].

2 القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستثمار:

تختلف عمليات الاستثمار جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعها، و طبيعتها و مدتها لذلك فإن هذه العمليات تتطلب أشكالا و طرق أخرى للتمويل تتلاءم و هذه المميزات العامة، و في حقيقة الأمر أن نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات

[1] ريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ص 193.

[2] بنان سهام، منصوري كريمة ،تقنيات وإجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس 2009 ص 29،30

لفترات طويلة، وهي للحصول إما على وسائل الإنتاج و معداته، و أما على عقارات مثل الأراضي و المباني الصناعية و التجارية و الإدارية، و عليه فالاستثمار هو عبارة عن اتفاق مالي يُنظر من وراءه عائد أكبر في المستقبل.

وعندما تقوم المؤسسة بالاستثمار فهي بذلك تتخذ قرار يمكن أن يرهن مستقبلنا إذا لم يكن صائبا، وعليه تتطلب العملية القيام بدراسات معمقة للمشروع حتى يمكننا ذلك من التقليص من احتمالات عدم التأكد و بالتالي التقليص من المخاطر الناجمة عن الاستثمار و تأثيرها على المؤسسة ووضع البنك الممول للاستثمار.

2-1. عمليات القرض الكلاسيكي لتمويل الاستثمار:

هنالك نوعين من القرض الكلاسيكي و هما قروض الاستثمار متوسطة الأجل، وقروض الاستثمار طويلة الأجل.

2-1-1. قروض الاستثمار متوسطة الأجل:

توجه هذه القروض لتمويل الاستثمارات و التي لا يتجاوز عمر استعمالها 7 سنوات [1]وتستخدم هذه القروض لتمويل التكاليف العادية والدائمة للإنتاج وضروريات الصندوق[2]ونظر لطول هذه المدة، فإن البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم التسديد، و التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض و يمكن أن نميز نوعين من قروض استثمار متوسطة الأجل ويتعلق الأمر بالقروض القابلة للتعبئة و القروض التغير قابلة للتعبئة.

ففيما يتعلق بالقروض القابلة للتعبئة، فالأمر يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة فهم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركز، و يسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه.

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2007، 73-74.

[2] بخزار يعدل فريدة، تقنيات التسيير المعرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،2005 ص 309.

أما القروض القابلة للتعبئة، فإن ذلك يعني أن البنك لا يتوفر على امكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، و بالتالي فإن البنك مجبر على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.

2-1-2. قروض الاستثمار طويلة الأجل:

قد تحتاج المؤسسات غلى شراء معدات يتطلب الحصول عليها أموال طائلة تفوق طاقتها.كما أن استرجاع ايراداتها قد يتطلب وقتا طويلا لذلك تلجأ إلى البنك للحصول على القرض،كما أنها تتميز حجمها و طول مدتها.

و القروض الموجهة لهذا النوع من الاستثمار تفوق في الغالب سبع سنوات، و يمكن أن تمتد أحيانا إلى عشرين سنة، لذلك تمنح في الغالب من طرف مؤسسات مالية متخصصة و نظرا لخطورة هذا القرض تلجأ البنوك إلى طلب:

ضمانات حقيقة ذات قيم عالي.

اشتراك عدة مؤسسات مالية في تمويل واحد[1].

2-2. الائتمان الإيجاري (القرض الإيجاري):

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا لذلك بوضع آلات و معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعمليه على سبيل الإيجار و مع أمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، و يتم التسديد على إقساط يتفق بشأنها تسمى دائمة الإيجار و في نهاية العقد إنتاج للمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات.

- طلب تجديد عقد الإيجار.
- شراء نهائيا هذا الأصل بالقيمة المتبقية.
- إرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

[1] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره. ص74-76.

-كما نجد هذا النوع من القروض مقسما إلى:

2-2-1. القرض الإيجار المالي:

إذا تم تحويل كل الحقوق أو الالتزامات و المنافع و المساوئ و المخاطر المرتبطة بملتيه الأصل المعني غلى المستأجر، و بمعنى ذلك إن مدة عقد القرض الإيجاري كافية لكي تسمح للمؤجر باستعادة كل نفقات رأس المال مضافا إليه مكافأة هذه الأموال المستثمرة.

2-2-2. القرض الإيجاري العملي:

يعتبر الإيجاري عمليا إذا لم يتم تحويل كل الحقوق و الالتزامات و المنافع و المساوئ و المخاطر المرتبطة بملتيه الأصل المعني أو تقريبا كلها إلى المستأجر، و هذا يسمح بالقول أن جزء من كل ذلك يبقى على عاتق و المؤجر[1].

ومعنى ذلك أن فترة العقد غير كافية لكي يسترجع المؤجر كل نفقاته، و بالتالي، فإنه يجب انتظار فترة أخرى الاستعادة ما تبقى من النفقات سواء بتجديد العقد أو بيع الأصل.

2-2-3. القرض الإيجاري حسب طبيعة التمويل:

يمكننا حسب هذا التصنيف التفريق بين وعين من القرض الإيجاري:

2-2-3-1. القرض الإيجاري للأصول المنقولة:

يستعمل هذا النوع من طرف المؤسسة المالية لتمويل الحصول على أصول منقولة تتكتل من تجهيزات و أدوات استعمال ضرورية لنشاط المؤسسة المستعملة، وهذا النوع يعطي على سبيل الإيجار لفترة محددة لصالح المستعمل سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا لاستعماله في نشاطه المهني مقابل ثمن الإيجار و في نهاية الفترة تعطي لهذا المستعمل فرصة تجديد العقد لمدة أخرى أو شراء هذا الأصل أو التخلي عنه نهائيا، و لا يسمح لأحد الطرفين بإبطال العقد.

[1] نفس المرجع السابق ص 76-78.

2-2-3-2. القرض الإيجاري للأصول غير المنقولة:

يهدف هذا النوع إلى تمويل أصول غير منقولة تتشكل غالبا من المصانع، و العقارات التي حصلت عليها المؤسسة المؤجرة من جهة ثالثة أو قامت هي ببنائها و تسليمها على سبيل الإيجار إلى المؤسسة المستأجرة لاستعمالها في نشاطها مقابل ثمن الإيجار.

و يتميز هذا القرض بالخصائص التالية:

- مدة القرض طويلة لوقت طويل لإنجاز المشروع.
- يتطلب الأمر تدبير أموال طائلة.
- انجاز البناء و تنفيذه و كرائه يخضع غلى أنظمة خاصة عندما يتعلق الأمر بالعقارات[1].

3-القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية:

تكون هذه القروض مرتبطة بتدخل البنوك في تسوية العلاقات المالية في علاقات ناشئة عن التجارة الدولية و تسمى بالاعتماد المستندي الذي يحل المشاكل المرتبطة بالمستورد و المصدر أثناء تعاملهم المباشر و المتمثلة في تجميد مبلغ مالي، تجميد مقابل بضاعة، نزاعات تتعلق بعدم تطبيق شروط العقد فهو يمثل بذلك ضمانات للطرفين فالاعتماد المستندي اعتماد مقابل بضاعة ينتظر استلامها و يتعهد البنك بالدفع نيابة عن الزبون و يكون قصير الأجل[2].

الفرع الثالث:خصائص القروض البنكية

يتضمن عملية منح القروض الالتزامات من طرف البنك لعدة سنوات و تنجم عنها أخطار، ولهذا تعتمد على مجموعة من الشروط التي نوجزها فيما يلي:

1. **قيمة القرض:** أو المبلغ و يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض.

2. **مدّة القرض:** هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عامليه، و تختلف مدة القرض باختلاف العمليات الممولة وتصنف إلى أقسام:

[1] الطاهر لطرش، نفس المرجع السابق ص 78-80.

[2] نفس المرجع السابق ص113.

2-1المدة القصيرة: تتراوح ثمانية عشر شهرا أو سنتين حسب القانون الجزائري.

2-2المدة المتوسطة: تتراوح بين ثمانية عشر و سبع سنوات.

2-3 المدة الطويلة: تتراوح ما بين سبع سنوات على الأقل و عشرين سنة على الأكثر.

3. سعر الفائدة: يعرف سعر الفائدة على أنه أجرة المال المفترض، أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس مال المستثمر، و هو الزمن عند افتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة[1] كما أيضا على أنه أجر تراء النقود و يلتزم المقترض بدفعه غلى البنك مقابل التنازل المؤقت له على السيولة.

4. الضمانات: وتكون إما عينة أو شخصية وسوف نتعرف عليها لاحقا بالتفشيل

5. طريقة السداد: وهناك عدة برامج سداد القرض ومن أهمها:

- يقوم المقترض بتسديد مبلغ الفائدة و إقساط القرض بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق.

- أسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق و يكون إما بتسديد جزء هام دفعة واحدة بسعر فائدة ثابت و جزء آخر بسعر فائدة متغيرة[2].

المطلب الثالث: تعريف الخطر البنكي وأنواعه

الفرع الأول: تعريف الخطر البنكي

تعريف 01: تذبذب عوائد المستثمر أو المقرض والتي يتوقع أنه حصل عليها لاحقا إنما الحدث الاحتمالي اللي يؤدي وقوعه إلى التعرض للخسائر أو التقلبات في القيمة السوقية.[3]

تعريف 02: احتمال عدم التزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه و احتمال تحقيق الخسارة نتيجة لذلك.[4]

---

[1] طاهر حيدر حيران، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع ص 61.

[2] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره ص 28.

[3] حسين علي خربوش وعبد المعطي رضا الرشيد،الإستثمار و التمويل بين النظرية والتطبيق،دار المكتبة الوطنية عمان للنشر،1996 ،ص48

[4] فلاح حسين الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص12

تعريف 03: عام انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة وترجع عملية انتظام العوائد، أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية.[1]

تعريف 04: احتمال فشل المستمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الإستثمار.[2]

تعريف شامل: تعرف المخاطر البنكية بأنها احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخططة أو تذبذب العائد المتوقع من استثمار معين ، أي أن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المدققين الداخليين والمدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع ولها القدرة في التأثير على تحقيق أهداف البنك وتنفيذ استراتيجياته بنجاح.[3]

الفرع الثاني: أنواع المخاطر البنكية

الشكل01: أنواع المخاطر البنكية

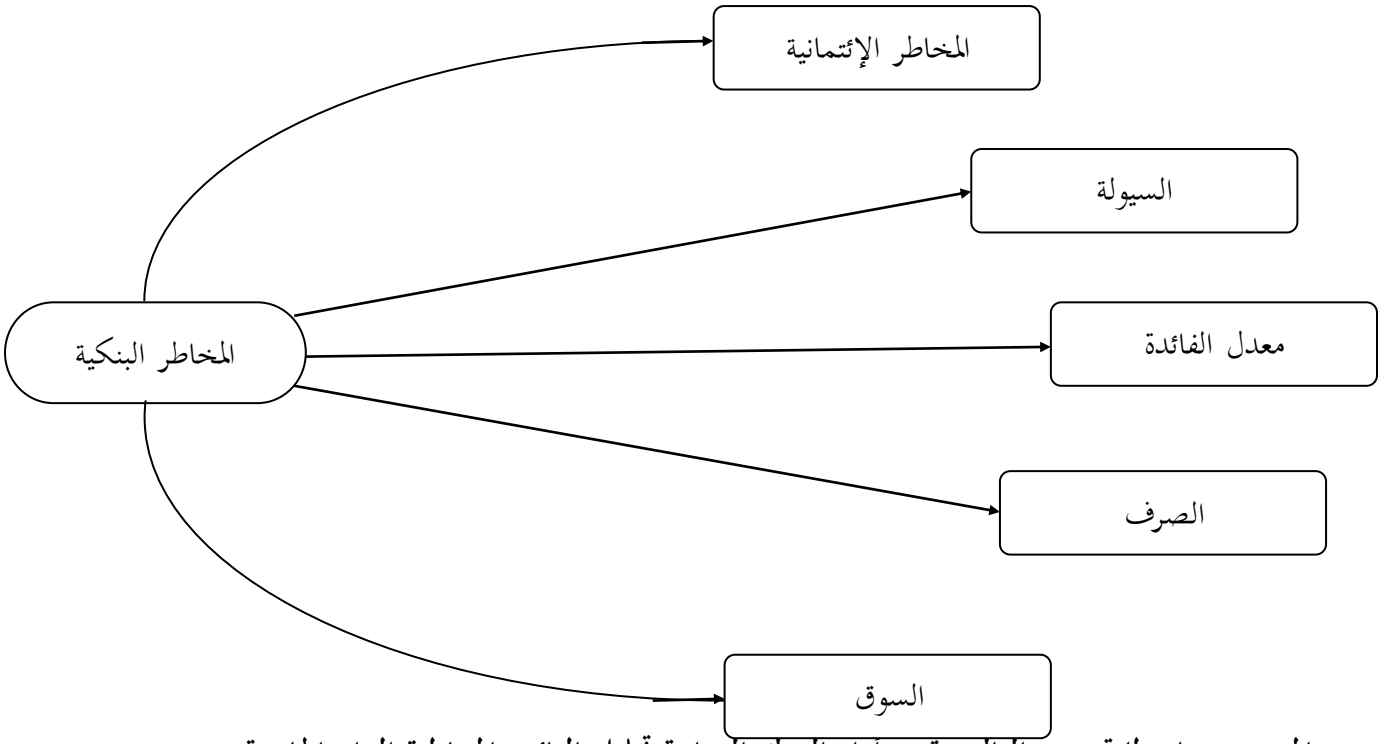

المصدر: حماد طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة،الدار الجامعية ، الإسكندرية 1999،ص15

[1] حسين علي خربوش، مرجع سبق ذكره،ص41

[2] محمد مطر،إدارة الاستثمار الإطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع عمان ، ص4

[3] من محاضرة للأستاذ نايت إبراهيم،جامعة بلحاج بوشعيب.

أهم أنواع المخاطر التي تؤدي إلى التقلبات في المردود فهي كالأتي:

1.مخاطر الائتمان

تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف وهي تتضمن درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ نتيجة لخسائر القروض والاستثمارات المتمثلة بالديون المعدومة، أي احتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض أو الطرف الثالث من القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة للتسديد مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية للمصرف تمتد إلى تكاليف الفرصة الضائعة والمصاريف والتكاليف المتعلقة بمتابعة القروض المتعثرة.

فهناك عوامل عديدة تؤدي إلى مخاطر الائتمان وتعثر القرض، منها عوامل خارجية، خاصة بالظروف العامة الاقتصادية، وعوامل خاصة بالمصرف مثل عدم الدراسة الجيدة عن العميل أو غيرها من الأخطاء بحيث يولد القرض ميتا أحيانا، وعدم متابعة القرض أو عوامل خاصة بالعميل كاستخدام القرض لغايات غير المعلن عنها عند منح الائتمان، أو وجود إدارة فاشلة للمشروع وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى التعثر[1].

2. مخاطر السوق:

أدخلت لجنة بازل 2 مخاطر السوق في احتساب النسبة الدنيا لكفاية رأس المال، فقد قامت عام 1996بإصدار وثيقة لتضمين مخاطر السوق ضمن المخاطر الواجب تغطيتها برأسمال المصرف إضافة إلى مخاطر الائتمان وذلك بعد أن بدأت الأزمات المالية في الظهور وبشكل خاصة الأزمة المالية في المكسيك مع بداية عام1995. وتختلف مخاطر السوق عن مخاطر الائتمان، حيث أن مخاطر السوق التي يواجهها المصرف لا تنبع بالضرورة عن أداء ضعيف للمصدر أو بيع أدوات مالية أو أصول بل أنها تنتج عن التغييرات المعاكسة أو التي ليست في صالح المصرف وذلك بالنسبة لأسعار السوق . وتصنف مخاطر السوق عادة ضمن فئة مخاطر المضاربة حيث أن تحركات الأسعار ممكن أن ينتج عنها ربح أو خسارة بالنسبة للمصرف.[2]

وتتكون مخاطر السوق من أربع أنواع:

---

[1] علي عبد الله شاهين، **إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين** ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة ، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، فلسطين ، ماي2005 ص8

https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/06/d8a5d8afd8a7d8b1d8a9-d985d8aed8a7d8b7d8b1-d8a7d984d8aad985d988d98ad984-d988d8a7d984d8a7d8b3d8aad8abd985d8a7d8b1-d981d98a-d8a7d984d985.pdf أطلع عليه يوم 3 جوان 2020 على الساعة 33: 11

[2] علي بدران ، الادارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2 ، مجلة المحاسب المجاز ، الفصل الثالث ، العدد , 2005 , 23 ص11.

2-1. مخاطر تقلبات سعر الفائدة

وهي المخاطر التي يتحملها المصرف من جراء منحه قرضا بسعر الفائدة السائد الآن، معطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف، ثم اضطراره خلال أجل القرض، إلى إعادة تمويله بسعر فائدة أعلى، فإذا كان سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف على القرض ثابتا ويرتفع سعر إعادة التمويل، فإن المردود الصافي الذي يحققه المصرف سوف ينخفض و ذلك لأن توقيت تقديم القرض لا يتوافق مع توقيت فرص حصول المصرف على الودائع. هكذا يتعرض المصرف إلى درجة من التقلبات في أرباحه بسب تقلبات أسعار الفائدة.[1]

2-2. مخاطر تقلبات في سعر الصرف

وهي مخاطر تقلب أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، في حالة امتلاك المصرف لموجودات مقومة بالعملات الأجنبية، خاصة أن أسواق العملات الأجنبية أخذت تشهد تقلبات حادة في الفترة الأخيرة، حيث يتطلب وجود رأسمال مطلوب لتغطية مخاطر أسعار الصرف بالإضافة إلى الذهب.[2]

2-3. مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية

هناك حد أدنى لرؤوس الأموال التي تغطي مخاطر حيازة أو امتلاك مراكز في الأوراق المالية أو الأسهم في دفتر التداول . وتنطبق على المراكز الطويلة الأجل والقصيرة في جميع العقود، ويوجد مخاطر عامة ومخاطر تؤثر على السوق ككل وغير ممكن تنويعها ومخاطر غير عامة يمكن تنويعها.[3]

2-4. مخاطر تقلبات أسعار السلع

تعرف السلعة على أنها المنهج المادي الذي يمكن التجارة به في سوق ثانوية كالمواد المعدنية،البترول، المنتجات الزراعية، والمعادن الثمينة و مخاطر السعر في السلع هي أكثر خطرا، فالأسواق السلعية يمكن أن تكون أقل سيولة من أسواق العملات ومعدلات الفائدة، ولذلك فالتغييرات في العرض والطلب له تأثير أكبر على الأسعار والتقلبات وبالنسبة للتجارة الفورية أو

---

[1] توفيق سعيد بيضون، **الاقتصاد السياسي الحديث**، المؤسسات الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، 1994 ص238

[2] منير أبراهيم هندي ، **أساسيات الاستثمار في الاوراق المالية**، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1999 ، ص197 https://pmb.univ-saida.dz/busegopac/index.php?lvl=notice_display&id=373585

[3] بعداش طاهر، **المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية** ، رسالة ماجيستير، جامعة الاغواط، الجزائر، 2009 ، ص70 https://www.asjp.cerist.dz/en/article/51460

المادية، فإن المخاطر الاتجاهية الناشئة من التغير في السعر الفوري هو أهم خطر، أسعار البضائع المتشابهة تتغير بمرور الوقت ومخاطر التغير في تكلفة تحمل الأوضاع المستقبلية وعقود الخيارات، ومخاطر أن يتغير السعر السلعي المستقبلي لأسباب غير التغير في أسعار الفائدة.[1]

2-5. مخاطر السيولة

تعتبر السيولة أحد المكونات الرئيسية لإدارة أصول وخصوم المصرف، وتهتم لجنة في المصارف الكبيرة بموضوع إدارة السيولة وتراعي آجال استحقاقات الأصول والخصوم المختلفة حتى لا تحدث أزمة سيولة وأن مخاطر السيولة هي احتمال عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات عند الاستحقاق بسبب عدم القدرة على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة. وهكذا فإن إدارة مخاطر السيولة عملية معقدة إذ أن لدى المصرف مصدران للسيولة هما الموجودات والمطلوبات وتنخفض تلك المخاطرة في حال كان المصرف يمتلك استثمارات قابلة للبيع لمواجهة الطلب على السيولة، غير أن امتلاك هذه الاستثمارات السائلة يؤدي إلى تخفيض المردود، لأن المصرف يستطيع تحقيق مردود أعلى من القروض والاستثمارات الأطول أجلا، أما المصدر الثاني للسيولة فهو الاقتراض من الغير وهذا ما تفعله المصارف الكبيرة عندما تواجه الطلب المتزايد على السيولة، وبالتالي فهي توظف نسبا أعلى من موجوداتها في القروض ذات الربحية الأعلى وبالنسبة للمصرف تعد إدارة السيولة على قدر كبير من الأهمية حيث من الممكن أن يعني ذلك في حال الفشل، سقوط المصرف كمؤسسة مالية. لذلك تهتم المصارف بإدارة السيولة لتجنب عدم قدرة المصرف بالوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق دون تحمله خسائر غير متوقعة[2].

2-6. مخاطر التشغيل

تعتبر مخاطر التشغيل في المصارف من المواضيع الحديثة نسبيا، وعملية قياسها لها أهمية كبرى لأنها قد تسبب خسائر مباشرة وغير مباشرة كبيرة للمصرف وتنتج عن احتمال الخسارة مع عمليات رقابة النظم المحاسبية وعمليات الدخول على النظام بطريقة غير مصرح بها لاستخدام قنوات اتصال مختلفة ومنها شبكة الأنترنت، إضافة لاحتمال التعرض لمخاطر العمليات من الداخل من الذين لديهم صلاحية الإطلاع على البيان ونظام الحاسوب الآلي الخاص بالمصرف.[3]

---

[1] علي بدران، مرجع سبقذكره ، ص 12

[2] السيد البدوي عبد الحافظ ، **إدارة الاسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة**، توزيع دار الفكر العربي، القاهرة ، 1999 ، ص321

[3] ميرفق علي ابو كمال ، **الادارة الحديثة المخاطر الائتمان للمصارف وفق للمعايير الدولية بازل 2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**،

2-7. مخاطر السمعة

تنشأ مخاطر السمعة من عدم قدرة المصرف على بناء علاقات جيدة مع عملائه والحفاظ عليها حيث ينتج عن الآراء السلبية تجاه المصرف ونقص الثقة في قدرة المصرف على القيام بالأنشطة والوظائف العامة للعمليات الخاصة به.

المبحث الثاني: إدارة مخاطر القروض

تمهيد

إن للنشاط الإقراضي دور مهم في نشاط البنوك و زيادة ربحيتها، كما أن هذا النشاط ينطوي على العديد من المخاطر، من شأنها أن تؤدي إلى إفلاس البنك، باعتبار أن حصة القروض تأخذ الجانب الأكبر من استخدامات البنك ، و أي خطر يتعرض له، يهز مركز البنك المالي، لهذا أصبح الأمر إجباري على البنوك الاهتمام بهذا النوع من المخاطر، لإدارة مخاطرها ومحاولة معالجتها.

المطلب الأول:إدارة المخاطر في ظل الإجراءات و المعايير لمنح القروض:

الفرع الأول: مفهوم إدارة المخاطر:

إن عبارة إدارة المخاطر هي مفهوم ليس له تعريف محدد ثابت متفق عليه فكل مختص في هذا المجال قد يكون له تعريف خاص لهذا المفهوم مبني على خبرته الشخصية وتجربته والثقافة الخاصة بالمنظمة التي يعمل مديرا للمخاطر فيها وقد عرفت إدارة المخاطر عدة تعريفات منها:

تعريف01: هي العملية التي يتم من خلالها التأكد بأن الأحداث غير المرغوبة والمتعلقة بالأمور التي يترتب عليها خسائر لا تحدث.[1]

تعريف02: تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مواجهته مع الإختيار الأنسب لهذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.[2]

رسالة ماجيستير في كلية التجارة . ، الجامعة الاسلامية غزة ، فلسطين ، 2007 ، ص73

[1] David Murphy (2008), Under standing the Risk (The Theory and Practice of Financial Risk Management), Taylor and Francis Group, London, UK, P46.

[2] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، كلية التجارة ، عين شمس ،الدار الجامعية،الإسكندرية ، 2007 ص50.

تعريف03: هي عملية مستمرة من اتخاذ وتنفيذ القرارات التي من شأنها أن تقلل إلى حد مقبول من تأثير أو حالة عدم التأكد المتعلقة بالتعرض للمخاطر التي لها تأثير على المنشأة، بمعنى آخر هي الميل الطبيعي للمنظمة باتجاه الموازنة بين الفرص والتهديدات.[1]

تعريف04 : عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم و تنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى.[2]

الفرع الثاني:إجراءات منح القروض

تتعرض البنوك عند ممارسة نشاطها المتعلق بتقديم القروض إلى جملة من المعايير وتتمثل في:

1.الشخصية: وهي العنصر الأول والأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وللشخصية التي يجب أن يتمتع بها من قدم له القرض عدة تحديدات رغم أنها تدور حول خصائص الفرد الأخلاقية والقيم التي تؤثر على مدى التزاماته بتعهداته أمام البنك، فالأمانة والثقة والمصداقية وبعض خصائص الشخصية الأخرى تشير كلها إلى حجم شعور الفرد بمسؤولية التزامه بسداد ديونه.

2.القدرة: أحد أهم العناصر التي تؤثر بمقدار المخاطر التي قد ت تعرض لها البنوك ويضمن ذلك الأهمية النسبية التي تتمتع بها عنصر الشخصية ورغم أن القدرة تحدد مقدرة المقترض في إعادة ما اقترضه من البنك إلا أن هناك عدة أراء حددت ماهية القدرة كمتغير في المخاطرة وهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض وأنه قادرا على مباشرة أعماله

3. رأس المال: وهو ما يمتلكه المقترض من ثروة أو ما يملكه من أسهم وسندات وأملاك وقروض طويلة الأجل قد منحها للغير ونقصد به جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها المقترض إذ يمثل رأس المال قوة المقترض المالية.

4.الظروف: أي الظروف الاقتصادية، إلا أن الكثير منهم يناقش هذا العنصر فيتوسع ليشمل الظروف البيئية المحيطة بالمقترض ونعني بها أن الظروف هي البيئة التي يعمل بها الفرد أو المنشأة المقترضة وهي تشمل كل ما يتعلق بالقطاع الذي ينتمي إليه الفرد أو المنشأة.

---

[1] Laurent Condamin, Jean-Paul Louisot, Patrick Naim, (2006) Risk Quantification Management Diagnosis and Hedging,op cit, p7.

[2] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، كلية التجارة ، عين شمس ،الدار الجامعية،الإسكندرية ، 2007 ص 50.

5.الضمان: مقدار ما يمتلكه المقترض من موجودات منقولة وغير منقولة، التي يرهنها لتوثيق القرض المصرفي أو شخص ضامن ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي يعتمد عليها البنك في ضمان تسديد القرض ا لم منوح للمقترض إذ لا يشترط امتلاك المقترض لذلك الضمان، بل يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص آخر وافق أن يكون ضامنا لمقرض لذلك قسمت القروض بحسب ضماناتها وهناك قروض بضمان بضائع أو بضمان أوراق مالية أو بضمان محاصيل زراعية.[1]

الفرع الثالث: إجراءات منح القروض المصرفية

تمر عملية منح الائتمان بعدة إجراءات أهمها:[2]

1.دراسة طلبات الائتمان: يتقدم العميل بطلب الحصول على الائتمان وفقا لنموذج معد من قبل البنك يحدد فيه القرض من الائتمان وفترته وجداول السداد، وقد يستدعي الأمر إجراء مقابلة شخصية مع العميل الموقوف على الجوانب التي لا يغطيها طلب الائتمان.

2.تحليل المركز المالي للعميل: تساعد عملية التحليل للحسابات الختامية لطلب الائتمان في تحديد الملاءة المالية للعميل، وفيما إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على الائتمان أم لا. **3.الاستفسار عن مقدم الطلب:** تستفسر إدارة الائتمان عن السمعة التجارية للعميل وشكل علاقته السابقة مع البنك أو البنوك الأخرى، إذ تساعد نتائج الاستفسار عن اتخاذ القرار السليم بشأن منح الائتمان أو رفض الطلب.

4.التفاوض مع العميل: بعد دراسة المعلومات عن طبيعة الائتمان ومقدم طلب الائتمان تقدم إدارة الائتمان نيابة عن البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان وكيفية الصرف منه وطريقة سداده والضمانات التي يحتاجها البنك وسعر الفائدة.

5.طلب الضمان التكميلي: ضمن هذا الإجراء فإن إدارة الائتمان تطلب من العميل تقديم الوثائق الخاصة بالضمان من ناحية الإثبات ملكية الضمان وصلاحيته.

6.توقيع عقد الائتمان: قد يتفق الطرفان (إدارة الائتمان وطالب الائتمان) على شروط التعاقد وبنود التفاوض، وقد لا يتفقا فإذا اتفقا فإنهما يقومان بتوقيع عقد يضمن كافة الشروط.

---

[1]ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر و التوزيع، ص 146.

[2]حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحميل الائتماني، مؤسسة الوراق لمنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان :الأردن،2002،ص205-207.

7.صرف قيمة القرض: بعد توقيع عقد الفرض بين البنك والعميل مقدم طلب الائتمان يقوم البنك بوضع قيمة الإئتمان تحت تصرف العميل.

8.سداد الائتمان ومتابعته: من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الانتمان هو تحصيل الإئتمان وفقا الجداول السداد المتفق عليها في عقد الائتمان، ولضمان متابعة عملية السداد فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض.

المطلب الثاني: أسباب مخاطر القروض

1.الأسباب المتعلقة بالعميل طالب الإئتمان:

1-1.السمعة الإئتمانية لطالب الإئتمان: تعني في مجال الإئتمان معرفة مدى حرص العميل على سداد التزاماته وتمسكه بشروط الإتفاق وذلك ما يؤدي إلى مخاطر عدم السداد وأهم المعلومات المتعلقة بسمعة العميل ما يلي:

- معلومات عن قدرته على الدفع، طبيعة تعامله مع المصرف سابقا، مدى إنتظام العميل على سداد القروض التي سبق وأن حصل عليها.

- معلومات عن أخلاقيات المقترض ومكانته وسمعته الاجتماعية.

- خبرته في مجال إختصاصه الذي يقوم به ومدى كفاءته في العمل الإداري.

- معلومات شخصية ت تمثل في إستقراره العائلي، العمر، الثقافة التي يمتلكها العميل.[1]

وتعتبر شخصية وسمعة العميل المعيار الأساسي والأول في القرار الإئتماني وكلما كان العميل يتمتع بشخصية نزيهة وسمعة جيدة في الأوساط المالية وملتزما بكافة تعهداته كان قادر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب[2].

1-2.عدم أهلية المقترض وتجاوزه صلاحياته في طلب الإئتمان: من الطبيعي أن يطمئن البنك إلى أن المتعاقد على القرض يتمتع بالأهلية التعاقدية وله الحق في تمثيل المنشأة المقترضة وأنه يملك سلطة

[1] نفس المرجع السابق،ص209.

[2] رحيم حسين،سليم حمود،مداخلة بعنوان، استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية، الملتقى الوطني الأول حول –الأساليب الكمية و دورها في اتخاذ القرارات المالية– المركز الجامعي برج بوعريريج، 23-24 نوفمبر ص5.

الإقتراض والتعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه وضماناته، كما يجب على البنك الوقوف على حدود صلاحية م مثل المنشأة المقترضة حتى يتم الإطمئنان إلى عدم تجاوزه الحدود المفوض فيها.

1-3. ضعف أو إضطراب المركز المالي لطالب الإئتمان وعدم كفاءة مقدرته الإنتاجية: إذ يعاون المركز المالي في الوصول إلى دراسة القوائم المالية واستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشاة.[1]

وإذا كان المركز المالي لطالب الإئتمان مضطربا أو ظهرت عليه إشارات الضعف أو كانت كفاءته الإنتاجية منعدمة أو ضعيفة فإن هذا يعني أن البنك سيتعرض لمخاطر إئتمانية لا محال إذا أقدم على منحه الائتمان المطلوب.[2]

2. الأسباب الراجعة إلى البنك:

وتتمثل فيما يلي[3]:

2-1. غموض الخطر الإئتماني وعدم توقعه: فغموض الخطر الإئتماني وعدم وضوحه للبنك، أو عدم توقعه يعد خطرا إئتمانيا في حد ذاته.

2-2. الإهمال والتعاون في إعداد الدراسات الائتمانية: ويتخذ ذلك أشكالا أهمها:

2-2-1. القصور في دراسة إمكانيات البنك الإئتمانية وعدم التقيد بالنظم المنظمة لذلك:
هذا بسبب المنافسة غير الطبيعية بين البنوك التي تؤدي إلى التوسع في منح الإئتمان بشكل يفوق حدود الأمان، الأمر الذي أغفلت معه تلك البنوك المتنافسة القواعد والأصول السليمة لمنح الإئتمان.

2-2-2. عدم التعمق والتدقيق في دراسات جدوى المشروعات: في هذا الشأن، البنوك إما أنها لم تقم بالدراسات الكافية للمشروعات التي تمنح الإئتمان من أجلها، أو أن بعض المسؤولين في البنوك يطلبون من العملاء إجراء دراسات الجدوى في مكاتبهم مقابل أتعاب عالية جدا هي في الأصل رشاوي للموافقة على منح الإئتمان.

---

[1] شريف مصباح أبو كرش، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمرالعلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسيطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية فلسطين 8-9 ماي 2005 ، ص5.

[2] رشاد نعمان شايع العامري، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية، دارالفكرالجامعي، الإسكندرية مصر،2013،ص566.

[3] نفس المرجع السابق،ص561-566.

2-2-3.عدم الدقة في دراسة القوائم المالية المقدمة من العملاء: إذ يجب التأكد من صحة القوائم المالية المقدمة من العملاء.

2-2-4.عدم الإهتمام بدراسة الغرض من طلب الإئتمان: إذ تعتبر دراسة الغرض من طلب الإئتمان معيار هام يستطيع البنك معرفة الوعاء الذي يوجه مراقبته عليه.

2-2-5.التهاون في التحق ق من صحة المستندات المقدمة من العميل: أي أنه عدم التأكد من صحة المستندات والإحتفاظ بها فعلا لدى البنك كل ذلك يضع البنك أمام صورة خاطئة عن العميل وممتلكاته مما يؤثر سلبا عليها.

2-3.قلة الخبرة لدى بعض رجال الإستعلام الائتماني في البنوك: فالكثير من البنوك التي تعرضت لمخاطر إئتمانية إعتمدت على موظفين في الإستعلامات والتحري ليس لديهم الخبرة الكافية، الأمر الذي يعرض أموال البنك لمخاطر الإئتمان وهذا يدخل في باب التقصير في العمل من قبل مسؤولي البنوك.

2-4.تواطؤ بعض العاملين في البنوك مع طالبي الإئتمان: قد يتم ذلك بالتواطؤ بصورة مباشرة كالتغاضي عن المركز المالي المضطرب لطالب الإئتمان أو بصورة غير مباشرة كعدم المصداقية بشأن إستعانة بنك آخر بتقديم بعض الإستفسارات عن أحد العملاء الذي تقدم بطلب إئتمان.

2-5.عدم أخذ الضمانات اللازمة أو عدم كفايتها كغطاء للإئتمان: إذ تعتبر الضمانات الكافية التي تؤخذ من طالب الإئتمان هي ضابط هام ضد نزوة عدم السداد أو الهروب، والتهاون في ذلك يعد من أهم أسباب المخاطر الإئتمانية.

2-6.عدم سلامة القرار الإئتماني: يعتبر القرار الإئتماني الفيصل في منح الإئتمان من عدم وله تأثيره الكبير على مخاطر الإئتمان سلبا أو إيجابا حسب قربه أو بعده من مواصفات القرار الإئتماني الرشيد، وعدم مراعاة الدراسات الإئتمانية والسياسات الإئتمانية ل لقرار الإئتماني يعني الوقوع في مخاطر إئتمانية قد يصعب تجاوزها أو مواجهتها.

3.الأسباب المتعلقة بالظروف العامة والظروف الفنية:

للمخاطر الإئتمانية أسباب أخرى لا علاقة لطرفي الخدمة الإئتمانية بها بل أنتجتها ظروف عامة، أو برزت لأسباب فنية وتقنية.

3-1.الأسباب المتعلقة بالظروف العامة: تتمثل في الأسباب التي تؤدي عدم قدرة المقترض على التسديد والناجمة عن عوامل خارجية، والتي تتمثل في الوضعية السياسية والأمنية، والوضعية الإقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه إضافة إلى العوامل الطبيعية.

3-1-1.ما يتعلق بالوضعية الإقتصادية: تتمثل في تغيرات البيئة الاقتصادية وهي متغيرات لا يمكن التحكم فيها. منها:[1]

- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الإقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث إنهيار غير متوقع في أسواق المال.

- تغيرات في حركة السوق تترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل.

3-1-2.فيما يتعلق بالجانب القانوني: في مقدمتها القوانين التي تفرضها المصارف المركزية المتعلقة بنسب السيولة والإحتياطي القانوني، نسب الإئتمان المسموح به، كما أن المخاطر القانونية ترتبط بالأوامر الرقابية التي تحكم الإلتزام بالعقود والصفقات، ومنها أيضا المخاطر الناجمة عن عدم فعالية النظام القضائي في بلد ما أو فساده وأيضا المخاطر الناجمة عن مخالفة بعض القوانين كمكافحة تبييض الأموال.

3-1-3.التغيرات السياسية والأمنية: وذلك كنشوب الحروب سواء كانت داخلية أو خارجية، وتدهور العلاقات النشاط الدولية المختلفة وحدوث أزمات سياسية داخلية وخارجية والتي غالبا ما يصاحبها تدخل في رسوم إضافية الإقتصادي، سواء بسن القوائين أو بإجراء إصلاحات إقتصادية كفرض ضرائب جديدة أو إستحداث سياسات نقدية جديدة.[2]

[1] سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،2005، ص126.

[2] رشاد نعمان شايع العامري، مرجع سابق، ص568.

3-1-4المخاطر الطبيعية: هي المخاطر التي تحدث نتيجة ظواهر طبيعية ليس للإنسان دخل في وجودها ولا يمكن تجنبها أي ليس له قدرة أن يمنع تحق قها والأسباب الأساسية لهذه الظواهر تحقق عامل الطبيعية مثل تقلبات الجو كجفاف وقلة الرطوبة أو زيادتها والأمطار الغزيرة والفيضانات أو العواصف والزلازل.[1]

3-2.الأسباب المتعلقة بالجوانب الفنية والتقنية: وتتمثل في:[2]

3-2-1.التزوير والتزييف: وبالأخص تزوير الشيكات والمستندات والوثائق المختلفة واستخدامها وكذلك تزييف العملات والتعامل بها ويعد ذلك من أبرز أسباب خسائر معظم البنوك التي تعرضت لذلك.

3-2-2.الأسباب الناشئة عن إستخدام أجهزة الصرف الآلي وكذا الناتجة عن الجرائم الإلكترونية: فاختراق وتطوير أجهزة الصراف الآلي لإجراء عمليات محددة ومحاولات سرقة شفرات البطاقات الممغنطة، أو تعطل تلك الأجهزة من شأنه أن يحدث إضطرابا كبيرا بالذات في عمليات الإيداع والسحب،كما أن الجرائم الإلكترونية تعد سببا بارزا من أسباب المخاطر الإئتمانية وخاصة بعد التوسع في إستخدام التقنيات المختلفة في المعاملات المصرفية كبطاقات الإئتمان وكذلك المخاطر الناجمة عن تبادل المعلومات إلكترونيا.

المطلب الثالث: ضمانات المخاطر البنكية

1.تعريف الضمان: الضمان هو تجسيد تعهد بالدفع مقدم للدائن من طرف المدين أو شخص آخر تحت شكل إلتزام بتخصيص لصالحه، حسب طرق مختلفة.[3]

2.أنواع الضمانات البنكية:

هناك مجموعة من الضمانات الشخصية والعينية وهي:

[1] عاطف عبد المنعم، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة، مصر، 2008، ص34.

[2] رشاد نعمان شايع العامري، مرجع سابق، ص569.

[3] أسيا قاسيمي، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2008-2009، ص111.

2-1. الضمانات الشخصية: وتعرف على أنما تعهد شخصي طبيعي أو معنوي، أو مجموعة من الأشخاص على تنفيذ التزام المدين الرئيسي في حالة عجزه أو تجاوزه الأجل المحدد لتاريخ الإستحقاق إلى الدائن البنك وسميت بالضمانات الشخصية نظرا لتعلقها بالشخصية المعنوية أو الطبيعية للجهة الضامنة فيها كالسمعة المشرفة وما يميز هذه الضمانات هو سرعة وبساطة وضعها أما ما يعيبها فهو صعوبة تقييم ذمة الضامن وما إذا كان هو نفسه في وضعية مدين رئيسي[1].

2-2. الضمانات العينية: تقوم هذه الضمانات على موضوع الشيء المقدم ل لضمان وت تمثل في العقارات والمنقولات .حيث توضع هذه القيم تحت تصرف الطرف الدائن البنك على سبيل الرهن، وليس على سبيل تحويل الملكية حالة عجز المدين على الوفاء بالدين يمكن ل لدائن أن يسترجع دينه من خلال هذه القيم بعد بيعها[2].

كما يمكن للبنك أن يشرع في عملية البيع هذه خلال 15 يوما، ابتدءا من تاريخ القيام بتبليغ عادي لمدين، ويمكن التميز بين نوعين من الضمانات الحقيقية رهن حيازي ورهن رسمي .

2-2-1. الرهن الحيازي: و فيه يقوم المدين بتسليم الضمان للدائن ليصبح في حيازته وهذا كتأمين لقرضه أو أي التزام ناشئ بين الطرفين وفق ما هو محدد في الاتفاق، وللإشارة أنه في هذا النوع من المرهونات أن الملكية تكون من نصيب المودع أو صاحب الرهن أما الحيازة فتكون من نصيب المودع إليه البنك وبالتالي فإن البنك يملك حق الاحتفاظ به لحين سداد الدين، وإذا لم يستطع المودع تسديد الدين فيمكن للبنك التصرف فيه وبيعه لاسترجاع أمواله.[3]

2-2-2.الرهن الرسمي و معناه أن مصلحة معينة في ملكيته يتم نقلها بغرض الضمان لاسترداد أموال اقترضت، وتشمل هذه الممتلكات القيم المنقولة والغير منقولة.[4]

[1] ونوغي غادة، ضمانات القروض البنكية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق و العلوم السياسية،جامعة المسيلة،2016-2017،ص6.

[2] نفس الرجع السابق،ص24.

[3] نفس الرجع السابق،ص31-32.

[4] نفس الرجع السابق،ص24.

خلاصة:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل نستخلص أن الجهاز البنكي وصل إلى درجة كبيرة من التطور نتيجة تطور المعاملات المالية، فأصبح من مكان لعرض النقود و الطلب عليها إلى موجه الاقتصاد نحو التنمية، و رغم تعدد البنوك وتخصصها إلا أنها تؤدي وظائف متكاملة، و لا تهمل أي قطاع من القطاعات الاقتصادية.

على الرغم من أن منح القروض البنكية يتم وفق أسس وسياسات ائتمانية تهدف إلى استقرار النشاط الاقتصادي والتقليل من حدة المخاطر الائتمانية مستقبلا، إلا أنه واقعيا لا يمكن لأي بنك أن يحقق تركيبة منتظمة ومستقرة لمحفظة قروضه، وذلك يرجع إلى طبيعة العلاقة بين القروض والمخاطر، حيث أثبتت التجارب أن القروض والمخاطر معنيان مترادفان في النشاط البنكي ولا يمكن عزلهما عن بعضهما البعض، وأثبتت أيضا أنه ما من قرض يمنح لعميل ما إلا ويتحمل البنك قدرا من المخاطر مهما كانت طبيعة الضمانات التي تحصل عليها البنك ولذلك يلجأ البنك أو أي مؤسسة كانت الى التحليل المالي أين يقوم هذا الأخير بتشخيص المؤسسة و تبيان نقاط ضعفها و قوتها و هذا ما سنسلط عليه الضوء في الفصل التالي.

الفصل الثاني

التحليل المالي

الفصل الثاني: التحليل المالي

تمهيد:

تعتبر المؤسسة بؤرة النشاط الاقتصادي سواءا كانت مؤسسة مالية أو إقتصادية حيث تلعب دورا أساسيا في تطور وازدهار اقتصاد أي بلد كان، وتعد الوظيفة المالية من أهم الوظائف في نشاط الأعمال فلا يمكن لأي منشاة أن تقوم بنشاطها من إنتاج وتسويق وغيرها من وظائف المشروع دون توفر الأموال اللازمة لتمويل النشاطات المختلفة، ونظرا للأهمية البالغة للوظيفة المالية التي تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة عالية وهذا من خلال استعمال وسائل عديدة للرقابة ويأتي التحليل المالي في مقدمة هذه الوسائل كون هذا الأخير من أهم السياسات التي تعتمد عليها الإدارة المالية، كما يعتبر أداة ملازمة وسابقة للتخطيط السليم، وكذلك هو تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة من حيث هدفي التوازن المالي والمردودية المالية في دورة أو عدة دورات وتجنبا للمخاطر التي قد تقف كعائق لتلك المنشأة.

المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي

تمهيد

بما أن التسيير المالي هو مجموعة القرارات والأنشطة التي يتم إعدادها من طرف المؤسسة لتحقيق الأهداف المسطرة في مختلف برامجها فيعتبر التحليل المالي جزء منه لأنه مجموعة الطرق التي تساعد على البحث عن الشروط التي بواسطتها تستطيع المؤسسة تحقيق توازنها المالي على المدى القصير، المتوسط، والبعيد.

المطلب الأول:مفهوم التحليل المالي،نشأته، أهميته وأقسامه

الفرع الأول: نشأة التحليل المالي

تعود نشأة التحليل المالي إلى نهاية القرن التاسع عشر حيث استخدمت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية خلال هذه الفترة لإظهار أساسا مدى قوة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استنادا إلى كشوفاتها المحاسبية لكن اتضح ضعف هذا التحليل مع تطور التجارة والصناعة ثم تطور هذا النوع من الدراسات نظرا لتصنيف المؤسسات ووفقا للقطاعات الاقتصادية أو انواحي الجغرافية مما يساعد على المقارنة التاريخية بين المؤسسات بسهولة.

ولقد كانت للأزمة الاقتصادية التاريخية (1929-1933) أثر فعال في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي حيث أسست في عام 1933 لجنة الأمن والصرف بالولايات المتحدة الأمريكية حيث أصبحت هذه اللجنة تقوم بالمساهمة في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات وقد كانت لما بعد الحرب العالمية الثانية، أحداث هامة في إعادة البناء في تطور تقنيات التحليل المالي في فرنسا حيث قام المصرفيون والمقترضون بإظهار اهتمامهم الدقيق والحازم في تحديد استعمال أموالهم وقد تكونت في سنة 1967 لجنة خاصة إلى مساهمة الادخار العمومية وقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل كبير مما ساهم في نظرة جديدة للتحليل المالي فتجول من التحليل المالي الساكن إلى التحليل المالي الديناميكي (الحركي)، وأصبحت أحدهما يكمل الآخر حيث يتصف الأول بالثبات لأنه يعتمد

على دراسة العلاقات بين العناصر المكونة للقائمة المالية في تاريخ معين أما الثاني فيتصف بالديناميكية لأنه عبارة عن دراسة وتحليل التغيرات التي تحدث على عنصر من عناصر الميزانية الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية بالزيادة أو النقصان خلال فترة زمنية محددة.[1]

الفرع الثاني: تعريف التحليل المالي

هناك فرق شاسع بين التحليل المالي والتسيير المالي والحقيقة أن التحليل المالي ما هو إلا جزء من التسيير المالي وأحد مكوناته أي أن التسيير والتحليل المالي مصطحبان مختلفان في المعنى ولذلك نتعرض أولا للتعريف الخاص بالتسيير المالي ثم التحليل المالي فيما بعد:[2]

1.التسيير المالي:

هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة المنسقة المتكاملة التي يمارسها المدير المالي لتحقيق أهداف المؤسسة و هذه الأنشطة هي بمثابة وظائف التسيير الأربعة والمتمثلة في التخطيط، التنظيم، الإدارة، والرقابة.

2.التحليل المالي:

-تعريف01: هو أسلوب للتعامل مع البيانات المالية المتاحة باستخدام الوسائل والأدوات والنسب المالية لتحليل العناصر المالية والاقتصادية الخاصة والعامة المحيطة بالمشروع وتحويلها إلى معلومات وعرضها للجهات المستفيدة لغرض الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات[3].

-تعريف02: والتحليل المالي هو الأداة الرئيسة لتقييم الأداء على مستوى المشروع أو على المستوى القومي، لأن عملية التحليل المالي تسبق علمية اتخاذ القرارات وبالتالي فهي تخدم عمليات التقييم والرقابة والمتابعة كما أنه تمثل نقطة البداية عند التفكير في المستقبل،وهكذا يظهر التحليل المالي

[1] ناصر دادي عدون،تقنيات مراقبة التسيير -التحليل المالي -الجزء01، دار الهدية العامة،1998، ص13 .

[2] محمد الصالح الحناوي، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية الاسكندرية 2001، ص 65.

[3] حازم أحمد فروانة،أثر إعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الإئتمانية،دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية،2018،ص481.

أنه يمد الإدارة بالمعلومات المالية التي تساعدها على التخطيط واتخاذ القرارات المناسبة بشكل علمي صحيح، وكذلك تنظيم مختلف نواحي النشاط والرقابة عليها وهذه المعلومات المالية تلقي الضوء على ظروف الشركة وحالتها المالية، ودرجة تطورها بالنسبة للاقتصاد ككل وبالنسبة للمؤسسات التي تنتمي إليها وتحديد مكانتها بين المنافسين وغيرها من المعلومات التي تساعد على رفع كفاءة الوحدة الاقتصادية، أي أن التحليل المالي هو وسيلة هامة في يد الإدارة لإتباع إستراتيجية ملائمة كما يحقق الأهداف المرتقبة ومن ثم زيادة المردود الاقتصادي.[1]

–تعريف03: هو عبارة عن دراسة القوائم المالية، بعد تبويبها بشكل ملائم مع استخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية، بغرض معرفة علاقات الارتباط بين عناصر القوائم المالية ومدى التغيرات التي طرأت عليها في فترة زمنية معينة، وحجم هذه التغيرات ومسبباتها"[2].

–تعريف04: كما يعرف التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى أقل كم من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات، كما يقصد به عملية يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة، وتساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال تحليل القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسة.[3]

–تعريف05: هو عملية يتم من خلالها استكشاف أوإشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية

[1] هيثم الزغيبي، إدارة التحليل المالي، دار الفكر 2000، ص 168.

[2] مليكاوي مولود،الإستراتيجية والتسيير المالي،دار هومه،الطبعة الأولى،2018،ص219.

[3] نفس المرجع السابق، ص219.

للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات.[1]

الفرع الثالث: أقسام التحليل المالي

ينقسم التحليل المالي إلى قسمين هما:

1.التحليل الخارجي:

وتقوم الأطراف من خارج المؤسسة بهذا النوع من التحليل مثل المقترضين، مقترضي الأموال قصيرة الأجل ومقرضي الأموال طويلة الأجل وحملة الأسهم والمستثمرين الذين يقومون بدراسة البيانات المتاحة والمنشورة عن المنظمات حيث لا تتاح لهذه الفئة في معظم الأموال إمكانية الوصول إلى بعض البيانات التي تحفظ المنشأة بسريتها.[2]

2.التحليل الداخلي:

وتقوم بهذا النوع من التحليل إدارة المؤسسة وعادة ما يكون هذا التحليل أكثر دقة وتفصيلا من النوع السابق، حيث تهتم الإدارة بإجراء تحليل مالي شامل ودقيق ومعمق لكل الخصائص المالية والوظيفية لإظهار نقاط القوة والضعف التي تميز المشروع عن غيره.

الفرع الرابع:أهمية التحليل المالي

1. أهمية التحليل المالي بالنسبة للتخطيط[3]

إن التخطيط هو أساس نجاح المدبر المالي وتتخذ الخطط المالية صورا عديدة ولكن الخطة الجيدة هي تلك التي تنطلق من نقاط القوة والضعف في المشروع، فلابد من تفهم نشاط القوة بالمشروع حتى

[1] خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية-غزة، 11 سبتمبر 2005،ص20-21.

[2] مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار الميسرة للنشر والتوزيع 2000، ص 293.

[3] محمد صالح الحناوي، مرجع سابق الذكر، ص 53.

يمكن استخدامها لأقصى درجة. ولا بد أيضا من معرفة نقاط الضعف حتى يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأنها.

فلا شك أن المدير المالي يمكنه أن يخطط احتياجاته المالية وتتضح لنا أهمية التحليل المالي بالنسبة للتخطيط المالي كما يلي:

يعتبر التخطيط المالي من أهم وظائف المدير المالي، وحتى يتمكن هذا الأخير من وضع الخطط لابد أن يكون قادرا على معرفة المركز المالي للمشروع فالخطط المالية يجب أن تتناسب مع الإمكانيات المالية للمشروع، ومن تم ينبغي على المدير المالي أن يعرف كيفية القيام بتحللي مركز وجدته وقبل ذلك قيامه بتقدير إمكانية وقدراتها.

فبمعرفة المركز المالي للمؤسسة والحكم عليه نتحصل على تخطيط سليم لسياسات المستقبل، في حين معرفة مركز المؤسسة لا يكون إلا بعد فهم وتحليل وتفسير البيانات التي تحتويها القوائم المالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ونظرا لكون التخطيط المالي والرقابة المالية يمثلان وظيفتان أساسيتين من وظائف المدير المالي.

فإذا كان التخطيط المالي يعني أساسا وضع الخطط المالية الكفيلة بتحقيق أهداف المؤسسة وإذا كانت الرقابة المالية تهدف إلى تقييم كفاءة العمليات المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة في الوقت المناسب، فإن كل من هاتين الوظيفيتين تعتمدان أساسا على المعلومات وغيرها يمكن الحصول عليها من خلال التحليل المالي وعليه يمكن القول أن التحليل المالي هو خطوة أساسية ضرورية ينبغي بها القيام قبل التخطيط المالي، وأداة ملازمة له في نفس الوقت لاسيما ان الخطط المالية ينبغي أن تتناسب مع الإمكانيات المالية ولاريب أو وسيلة المدير المالي إلى ذلك تتمثل في التحليل المالي.[1]

[1] عبد الغفار حنفي، أساسيات الاستثمار والتمويل، الدار الجامعية الاسكندرية، ص 49.

2. أهمية التحليل المالي بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة[1]

تتسع أهمية التحليل المالي باتساع الأطراف المستفيدة منه عدة فئات تهتم بوضع المؤسسة عليها أن تحلل وتحرص على استخدام التحليل المالي للوصول إلى قرار رشيد بهذا الخصوص، فإدارة المؤسسة عليها أن تحلل المعلومات والبيانات المحاسبية وتفسيرها لكي تتمكن من الإجابة على أسئلة هامة تمكنها من إتخاذ القرارات الصائبة كما إن التحليل المالي ضروري لفئة أخرى مهتمة بالمؤسسة كالدائنين والمصاريف والموردين فهو يوضح لهم قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها.

ويمكن توضيح أهمية التحليل المالي بالنسبة للأطراف المستفيدة منه فيما يلي:

2-1.التحليل المالي وسيلة هامة للمساهمين:

يهتم المساهم بصفة أساسية على المال المستثمر والقيمة المضافة والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة. فلذلك هو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يملكها أو يتخلى عنها لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب وقد يختلف هذا قليلا عن المستثمر المرتقب والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا. فكل منهما يهتم بماضي المؤسسة والمواقف الحرجة التي واجهتها والأسلوب الذي اتبع في معالجتها ثم بعد ذلك في النمو المتوقع في الأجل القصير والطويل.

وفي هذه الحالة يفضل أن يتم التحليل وفق ثلاث خطوات أساسية هي:

- دراسة مركز المؤسسة داخل الصناعة أو النشاط الذي تنتمي إليه.
- تحليل النتائج المالية بالمؤسسة خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- التعرف على الاتجاهات المستقبلية للمؤسسة والنمو المتوقع.

[1] محمد صالح الحناوي، مرجع سابق الذكر، ص 53.

2-2.التحليل المالي وسيلة لتوجيه الدائن:

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب السندات الخاصة بالمؤسسة أو المحتمل شرائه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمؤسسة.

خاصة فترة الإئتمان مماثله فقد يتضح للعميل أن متوسط فترة الإئتمان التي يمنحها لأحد عملاته أقل من تلك التي تمنح من نفس المورد لعملاء آخرين.

ويمكن القول أن أهم الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة هما المساهمين ثم العاملون بالمؤسسة الاقتصادية.

فزيادة الأجور مع ثبات الإنتاجية يعني انخفاض العائد المخصص للملاك بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو إخفائها) أو بطريقة غير مباشرة (عدم كفاية التمويل الداخلي) أو أضعاف المركز المالي إذا تم دفع التوزيعات من الاحتياطات ولهذا السبب لا يجوز للعاملين المشاركين في الأرباح في فرنسا مثلا إلا إذا تجاوز صافي الربح 5 بالمقارنة بحق الملكية، بحيث يكون دافعا لهم لزيادة الإنتاجية وضمان حد أدنى ن العائد للملاك وهذا ما يدل على انه من الضروري والأفضل بالنسبة للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة التي ينتمون إليها والتأكد من سلامة إدارة الأموال.

وبصفة عامة فإن الأسلوب الذي يتبع في التحليل المالي بالنسبة للعاملين لا يختلف عن ذلك الذي سبق لإشارة إليه فيما يتعلق بالتحليل المالي الموجه للمساهمين لذلك ينبغي دراسة الإنتاجية والربحية ينبغي الترف على وسائل تحسين إنتاجية المؤسسة وقد يتم ذلك بتخفيض القوى العاملة بدلا من زيادة الإنتاج.

ولتحليل الإنتاجية والربحية يتم استخدام نسب أو معدلات فنية (عدد الوحدات المنتجة على عدد العاملين، معدل دوران المخزون) ونسب مالية (رأس المال على الأجور، الأجور على المبيعات) ومقارنة مع تطور هذه النسب خلال عدة سنوات مقارنة للمؤسسات المنافسة.

وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسة مالية لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة في الوفاء بالقرض سواء في الأجل الطويل أو الأجل القصير.

-كما يهتم الدائن بالتعرف على القدرة الاقراضية للمؤسسة لذلك يركز المحلل على الجانب الأيسر من قائمة المركز المالي (هيكل الموارد) وبحساب مجموعة النسب وأهمها:

- حق الملكية/ إجمالي الموارد (الخصوم).
- حق الملكية/ إجمالي التمويل الدائم.

وينبغي حساب هذه النسب قبل وبعد القرض الجديد، لتحليل النتائج المترتبة عن عملية الاقتراض وكذا معرفة مجالات استخدام القروض لذلك لا بد من وجود برنامج يتضمن الاستثمارات والتمويل لمدة ثلاث أو خمس سنوات ف شكل موارد واستخدامات مع إعداد قائمة الموارد والاستخدامات للسنوات الثلاثة الأخيرة.

2-3. التحليل المالي وسيلة لتوجيه الموردين[1]:

يهتم المرود بالتأكد من صرامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية، فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل.

وبذلك يستفيد المورد من البيانات التي تنشرها العملاء بصفة دورية، فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الإئتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون أم لا ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الإئتمان الممنوحة للعملاء (عملاء المورد) باستخدام بيانات القوائم المالية (المركز المالي وحساب العمليات).

وإذا تبين مواظبة وانتظام العميل في أداء التزاماته اتجاه المورد فإن التحليل والدراسة تدخل ضمن نطاق المستقبل للتعرف على مدى قدرة العميل على سداد إلتزاماته أيان هذه الدراسات تهم المورد

[1] عبد الغفار حنفي، مرجع سابق الذكر، ص 63.

خاصة إذا طلب منه زيادة فترة الإئتمان وكذلك وكذلك بالنسبة للعملاء الجدد، وبذلك فعن استخدام البيانات التي ينشرها المورد تمكن المؤسسة من معرفة إذا كانت الشروط التي عليها خاصة فترة الإئتمان مماثلة يتضح للعميل أن متوسط فترة الإئتمان التي يمنحها المورد لأحد عملائه أقل من تلك التي تمنح من نفس لعملاء آخرين، أما من حيث التنبؤ المستقبلي للمؤسسة فالعامل يهتم بالتعرف على مستقبل المؤسسة والعمل خاصة إذا كان هنالك اختلال في توازن الهيكل المالي فهذه مؤشرات عن إمكانية توقف المؤسسة. ويتطلب معرفة ذلك تحليل مكونات الأصول وهيكل الخصوم، ومواعيد استحقاق القروض الحالية، وكذلك تقييم مستوى رأس المال العامل والمديونية والتمويل الذاتي.

3.أهمية التحليل المالي بالنسبة لإدارة المؤسسة[1]

تهتم الإدارة بكل جوانب المركز المالي خاصة وأنها تعمل لتحقيق مصلحة الملاك والتي تتمثل في تعظيم قيمة حق الملكية وأيضا الدائنون من حيث التأكد على سداد مستحقاتهم عندما يحين أجل استحقاقها.

ويعكس ذلك النسب المالية المستحقة من القوائم المالية للمؤسسة وهي الجوانب التي يرتكز عليها المحلل المالي.

كما يمكن للإدارة استخدام النسب المالية كمؤشرات لتوجيه الأداء من فترة لأخرى مع دراسة أي تغيرات غير متوقعة للحد من أثارها ومنه يتضح أن التحليل المالي يزود المدير بالأدوات التي تمكنه من التابعة المستمرة للتغيرات والإجراءات التي تساعد على تصحيح الأوضاع.

وبناءا على ما سبق يمكن تلخيص أهمية التحليل المالي وباختصار فيما يلي:

- قياس ربحية المؤسسة وسيولتها.
- إعداد التنبؤات المالية (التخطيط المالي).
- الرقابة المالية.

[1] نفس المرجع السابق، ص 64.

- تقييم كفاءة الإدارة بشكل عام.

المطلب الثاني: القوائم المالية المصرفية

تعد القوائم المالية نقطة البداية في التحليل المالي حيث يقوم المحاسب بإعداد هذه القوائم بناءا على تسجيل مختلف العمليات وترحيلها وبعد ذلك ترصيدها ومن ثم يأتي دور المحلل المالي في تفسير البيانات والأرقام الموجودة في هذه القوائم حتى تستفيد منها عدة جهات وتعتبر الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج من أهم هذه القوائم المالية.

1.مصادر المعلومات التي يعتمد عليها التحليل المالي:

إن التحليل المالي الجيد هو الذي يبدأ بفهم المحلل لهدفه لأن هذا الفهم يمكن المحلل من تركيز جهوده مباشرة على النقاط التي يحتاج إلى استيضاحها وفي ذلك توفير للوقت والجهد ،وعليه عند كتابة المحلل لتقريره عليه أن يراعي ترتيب أفكاره، وأن تحصل على المعلومات اللازمة للتحليل من مصادرها الصحيحة، بشكل عام يمكن تلخيص مصادر تلك المعلومات فيما يلي:[1]

1.1البيانات الختامية المنشورة وغير المنشورة مثل:

- الميزانية العمومية.
- قائمة الدخل.
- قائمة التدفقات النقدية .
- الإيضاحات المرفقة بتلك البيانات.
- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.
- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية مثل التوقعات والتنبؤات المالية.
- المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب الوساطة.

[1] خالد محمود الكحلوت، مرجع سبق ذكره، ص27.

- الصحف المجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث.
- المكاتب الاستشارية.

إن المعلومات المالية اللازمة للتحليل المالي يجب أن يتوافر فيها مجموعة من الخصائص التي تساهم في الوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها مثال:

- الملائمة.
- القابلية للتحقق.
- عدم التحيز.
- القابلية للقياس.
- إمكانية الوثوق بها.
- وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة للتحليل المالي فإن متخذ القرار يجب أن يكون حذراً في اختيار أدوات التحليل.

ويتعين عليه معرفة حدود كل أداة من أدوات التحليل. و يجب أن تتوفر المعلومات الضرورية الموثوقة اللازمة للتحليل المالي ، والتي يمكن الحصول عليها من خلال القوائم المالية التي تستخدم فيما بعد لأغراض التحليل المالي.[1]

وتشمل هذه القوائم الأساسية كل من:[2]

1.قائمة المركز المالى: تقسم هذه القائمة إلى جانبين جانب أيمن وأيسر تمثل صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها تبين الموارد المتاحة لها والإستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد، وتكون دائما متوازنة لأن الأصول الإجمالية المستثمرة في النشاط الاقتصادي في أي مرحلة زمنية يجب أن تقابلها التزامات وحقوق ملكية مساوية لها.

[1] نفس المرجع السابق، ص28.

[2] مليكاوي مولود، مرجع سبق ذكره،ص227-230

1-1.الجانب الأيمن : ويمثل الموجودات وهي عبارة عن الأصول التي نلكها المؤس سة وتستعملها لأجل تحقيق الدخل .

1-2.الجانب الأيسر : ويمثل المطلوبات وحقوق المساهمين وهوبين الموارد التي حصلت منها المؤسسة على الأموال التي استخدمتها في تمويل موجوداتها المختلفة، وتعد هذه القائمة عادة لفترة زمنية معينة تدعى الفترة المحاسبية، وقد جرت العادة أن يكون طول الفترة الزمنية التي تعد عنها الحسابات للمؤسسات المختلفة سنة واحدة دون أن يمنع ذلك من إعداد بيانات مالية داخلية لفترات أسبوعية أو شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية.

2. قائمة الدخل .تعكس قائمة الدخل أثر القرارات التشغيلية للمؤسسة والأرباح والخسائر المتحققة خلال فترة زمنية محددة بوضوح، والربح والخسارة الناتجة عن قائمة الدخل تظهر في الميزانية العمومية وهي تزيد أو تنقص من حقوق المالكين وتعتبر قائمة الدخل حساب ختامي ضروري وملحق ل لميزانية ويساعد على معرفة التغيرات الطارئة على حقوق المالكين من خلال ممارسة العمليات التشغيلية، وتعتبر ضرورية من أجل تقي يم الأداء ودراسة الكفاءة الإنتاجية.

وحسب النظام المالي المحاسبي في الجزائر تأخذ قائمة الدخل الشكل التالي:

جدول01: قائمة الدخل

البيان	مدين	دائن
70-المبيعات و المنتجات الملحقة		
72-تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة		
73-الإنتاج المثبت		
74-إعانات الإستغلال		

إنتاج السنة المالية.....(1)		
60–المشتريات المستهلكة		
61و62 الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى		
استهلاك السنة المالية..... (2)		
3– القيمة المضافة للإستغلال....(1–2)		
63–أعباء المستخدمين		
64–الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة		
65–الأعباء التشغيلية الأخرى		
68–مخصصات الإهتلاكات و الموؤنات و خسائر قيمة		
78–استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات		
5–النتيجة التشغيلية		
76–المنتجات المالية		
66–الأعباء المالية		
6–النتيجة المالية		
7–النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)		
695و698 الضرائب الواجب دفعها على النتيجة العادية		

692 و693 الضرائب المؤجلة		
مج منتجات للأنشطة العادية		
مج أعباء للأنشطة العادية		
8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية		
77- عناصر غير عادية (منتجات)		
67-عناصر غير عادية (أعباء)		
9-النتيجة غير العادية		
10-النتيجة الصافية للسنة المالية		

المصدر: مليكاوي ميلود،مرجع سبق ذكره،ص229.

3. قائمة التدفقات النقدية: وهي من القوائم التي أصبحت ومنذ عدة سنوات جزءا مهما من القوائم الختامية لحسابات المؤسسات بعد أن كشفت التطبيقات الحاجة الماسية لإعدادها، وذلك للانتفاع من المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة والتدفقات الخارجية والتي تهتم بإظهار مدى السيولة النقدية التي تتوفر للمؤسسة خلال الدورة المالية، ومدى قدرتها على مواجهة التزاماتها النقدية الجارية. وبالتالي فإن هذه القائمة غطت فجوة كانت تعاني منها قائمتي الدخل والمركز المالي اللتان تظهران نتائج نشاط.

المطلب الثالث: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

الفرع الأول: الميزانية المحاسية

1.تعريف الميزانية المحاسبية: " هي جرد تقوم به المؤسسة في وقت معين كشهر أو فصل أو سنة لمجموع ما تملكه المؤسسة من أصول وما عليها من ديون والفرق بينهما يمثل الأموال الخاصة".[1]

وهي جدول يتضمن جانبين: جانب الأصول وجانب الخصوم.

ويترتب الأصول حسب درجة السيولة وترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق.

2.عناصر الميزانية المحاسبية وترتيبها:

2-1. أصول غير جارية : وهي موجهة لخدمة المؤسسة لفترة حياتها طويلة تتجاوز 12 شهرا وتنقسم بدورها إلى:

2-1-1.التثبيتات المعنوية: مثل برامج الإعلام الآلي، شهرة المحل التجاري، العلامات التجارية...الخ.

2-1-2.التثبيتات العينيـة: مثل المعدات والمباني و معدات نقل, اراضي,ادوات صناعية ...الخ

2-1-3.التثبيتات المـالية: التي يتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل و تكون في شكل أسهم و سندات.

2-2. أصول جارية: و هي الممتلكات التي تنوي المؤسسة استهلكها أو بيعها خلال فترة لا تتجاوز 12 شهرا،كالبضاعة الموجة للبيع أو ديون الموردين قصيرة المدى أو المواد الأولية,كذلك تعتبر الأموال الموجودة في البنك أو الصندوق أو الحساب البريدي للمؤسسة من الأصول الجارية باعتبارها تحت الطلب في أي فترة من الدورة المحاسبية.

2-3.الخصوم: تترتب عناصر الخصوم على أساس درجة استحقاقها المتزايدة, وتكون مدة استحقاق الديون بالتدرج من طويلة الأجل فالمتوسطة إلى القصيرة ويتكون هذا الجانب من :

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق الذكر، ص17.

2-3-1.خصوم غير جارية: هي جميع الديون الغير لدي المؤسسة (التي تفوق مهلة تسديدها دورة الاستغلال) 12 شهرا أو السنة المالية مثل الديون الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل مثل الاقتراضات والديون المماثلة (السندات التساهمية ,الودائع والكفالات المقبوضة....) ,الديون المرتبطة بالمساهمات....

2-3-2.خصوم جارية: هي جميع الديون الغير لدي المؤسسة (التي لا تفوق فترة تسديدها دورة الاستغلال) 12 شهرا أو السنة المالية (مثل الديون القصير الأجل وديون الموردون).

وتأخذ الميزانية المحاسبية الشكل التالي:

الجدول رقم 02 : الشكل العام للميزانية المحاسبية

الاصول	الخصوم
الأصول الغير جارية:	الأموال الخاصة:
تثبيتات معنوية (ح/20)	رأس المال الخاص (ح/101)
برمجيات	الاحتياطات (ح/106)
براءات اختراع,الرخص,و العلامات	نتيجة الدورة (ح/12) ربح أو خسارة
فارق الشراء	خصوم غير جارية:
تثبيتات عينية (ح/21)	اقتراضات (ح/16 , ح/17)
الأراضي	
البناءات	
المنشات التقنية,المعدات و الأدوات الصناعية	
تثبيتات مالية (ح/26- ح/27)	
سندات المساهمة	
مساهمة غير مسددة	

الودائع و الكفالات المدفوعة الأصول الجارية : - مخزونات (ح/30 إلى غاية ح/37) مخزونات البضائع المواد الأولية و اللوازم التموينات الاخرى سلع قيد الانتاج حقوق الزبائن ح/41 الزبائن الزبائن المشكوك فيهم الزبائن–المنتجات التي لم تعد فواتيرها بعد الزبائن و السندات المطلوب تحصيلها –سندات التوظيف ح/50 - البنك 512 –الصندوق 53	الخصوم الجارية : - موردون (ح/401–ح/404) موردو المخزون ,موردو التثبيتات –ديون قصيرة الأجل أخرى
مجموع الاصول	**مجموع الخصوم**

المصدر: من محاضرات السنة الأولى ماستر مقياس التسيير المالي (الأستاذ بن الضب)

التعليق على الجدول:

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزانية المحاسبية تحدد لنا النتيجة و مجموع الديون و حقوق المؤسسة وانها تفرق من حيث المدة الزمنية السنوية بين مختلف الديون والاصول ما يفيد المحلل المالي من التفرقة بينهما إضافة إلى وجود بعض العناصر من الأصول و التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة ,و معالجتها ماليا تختلف عنها محاسبيا هذا من جهة و من جهة أخرى تعتبر الميزانية المحاسبية قاصرة على إعطاء صورة واضحة على الوضعية المالية للمؤسسة لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث,كما أنها لا تعطي تفصيلا لكل الحسابات سواء لعناصر الأصول أو عناصر الخصوم لذا يجب

عدم الاعتماد عليها ,و ضرورة الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى المالية التي تعتبر الأساس في التحليل المالي.

الفرع الثاني الميزانية المالية:

1. تعريف الميزانية المالية:

هي جدول يتضمن جانبين: الأصول وجانب الخصوم، وترتب الأصول حسب درجة ومبدأ السنوية، وترتب الخصوم حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية.[1]

إن الميزانية المالية تأخذ بمبدأ السنوية بمعنى الأصل الذي يبقى في المؤسسة لفترة تفوق السنة يصنف ضمن الأصول الثابتة حتى وإن كان عنصر من عناصر المخزونات أو الحقوق.

ويعتبر أصلا متداولا كل عنصر من عناصر الأصول والذي يبقى في المؤسسة لفترة أقل من سنة، وفي المقابل لعناصر الخصوم نجد نفس المبدأ إذ يعتبر مالا دائما إذا كان مدة استحقاقها لأكثر من سنة ولو كان من المردين وغيرها، ويعد دينا قصير الأجل كل عنصر من عناصر الديون الذي يبقى لمدة أقل من سنة.

2. مبادئ الميزانية المالية وأهدافها:[2]

يعتمد تشكيل الميزانية المالية على مجموعة من المبادئ هي:

- مبدأ السيولة لعناصر الأصول.
- مبدأ تاريخ الاستحقاق لعناصر الخصوم.
- مبدأ السنوية للأصول والخصوم.
- مبدأ توازن الميزانية.
- مبدأ إعادة التقييم لعناصر الأصول وفق القيم السوقية.
- تأخذ بمبدأ المقارنة بين القيم الدفترية والقيم المتوقعة.

[1] بوشاشي بوعلام، المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة، ص 99.

[2] من إجتهاد الطالب، محاضرات سابقة للأساذة جامعة بلحاج بوشعيب،عين تموشنت.

تهدف الميزانية المالية إلى معرفة الحالة المالية للمؤسسة وطرق التمويل المثلي الواجب إنتاجها وفق قواعد مالية وعملية مضبوطة، وعند التحليل تفيد المحلل المالي من إتخاذ قرارات مالية مناسبة.

وللحصول على الميزانية المالية هناك عدة تعديلات ضرورية لابد من إجرائها.

أولا: تتحول عناصر الأصول من الميزانية المحاسبية إلى الأصول التالية من الميزانية المالية.

2-1. الأصول الثابتة: وهي تشمل قسمين أساسيين: الإستثمارات والأصول الثابتة الأخرى. فنجد في الاستثمارات العناصر التالية: القيم المعنوية، الآلات، الأراضي التجهيزات... وغيرها بينما الأصول الثابتة الأخرى تضم العناصر التالية:

- **مخزون العمل:** وهو المخزون الذي يضمن للمؤسسة الإستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف رغم التغيرات التي تطرأ على المخزون في السوق.
- **سندات المساهمة:** تمثل مساهمة الأشخاص أو المؤسسات في رأسمال مؤسسة أخرى و عادة تبقى لمدة أقل من سنة أما في حالة بيعها أو حصول المؤسسة على قيمتها فتظهر في الأصول المتداولة (قيم جاهزة).
- **الكفالات المدفوعة:** هي مبالغ مالية تدفها المؤسسة كضمان مقابل الإستفادة من خدمات الغير لأجل طويل قد يتعدى السنة.

2-2. الأصول المتداولة: ترتب كما يلي:

- **قيم الاستغلال:** وتمثل المخزون المتداول وترتب الأولى نظرا لسرعة سيولتها.
- **الحقوق:** وتنقسم إلى:
- **قيم غير محقق:** وتشمل مجموع حقوق المؤسسة لدى الغير عملاء، سندات التوظيف، وتسبيقات للغير لا تتجاوز مدتها السنة.
- **قيم جاهزة:** وتشمل البنك، الصندوق، الحسابات الجاري البريدي والقيم الجاهزة التي تحت تصرف المؤسسة ولا تستدعي مدى لتحقيقها.

ثانيا: عناصر الخصوم في الخصوم

في الميزانية المحاسبية تتحول في الميزانية المالية لتصبح عناصر الخصوم تتكون من:

2-3.الأموال الخاصة: تتكون من عناصر رئيسية نذكر منها:

- **مؤونات وقعت فعلا:** المؤونة مبررة وهي من الديون القصيرة الأجل لأنها سوف تدفع لاحقا.
- **مؤونات وقعت فعلا:** المؤونة مبررة وهي الديون القصيرة الأجل لأنها سوف تدفع لاحقا.
- **يحتمل وقوعها مستقبلا:** أي بعد مدى طويل وبالتالي فهي من الديون الطويلة الأجل.
- **عدم وقوع المؤونة:** تفرض عليها مثل الضريبة على الأرباح، أما الجزء المتبقي فيضاف غلى الأموال الخاصة إلى الاحتياطات.

2-4. ديون الاستثمارات: تدفع عادة على عدة أقساط سنوية لذا تعتبر من الديون الطويلة الأجل.

2-5. النتيجة السنوية الإجمالية: بعد إخضاعها لضريبة على الأرباح فإن مبلغها يدفع بعد عدة شهور فهي إذن تعتبر قروض قصيرة الأجل، أما الجزء الآخر فيضم إلى نتائج قيد التخصيص أو الاحتياطات.

2-6. فرق إعادة التقدير: بعد الإنتهاء من تقييم الأصول ويتم حساب هذا الفرق بطرح مجموع القيم السالبة من مجموع القيم الموجبة وتكون بالعلاقة التالية:

فرق إعادة التقدير= مج(ق-)-مج (ق+)

وعموما فإن شكل الميزانية المالية يأخذ الشكل التالي:

الجدول رقم 03: يوضح الشكل العام للميزانية المالية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة:		الأموال الدائمة:	
القيم الثابتة:		الأموال الخاصة :	
الاستثمارات		رأس مال الشركة	
قيم معنوية		مؤونة الأعباء و الخسائر	
قيم ثابتة		ديون طويلة و متوسطة الأجل:	
قيم ثابتة أخرى:		ديون الاستثمارات	
مخزون الأمان		قروض مصرفية	
سندات المساهمة		مجموع الأموال الدائمة	
مجموع الأصول الثابتة		ديون قصيرة الاجل:	
الأصول المتداولة :			
قيم الاستغلال:			
بضائع			
مواد و لوازم			
منتجات تامة و نصف تامة			
قيم قابلة للتحقيق :			
تسبيقات			
زبائن			
أوراق قبض			
القيم الجاهزة:			
البنك			
الحساب الجاري			
الصندوق			

مجموع الأصول المتداولة مجموع الأصول		مجموع الديون قصيرة الأجل مجموع الخصوم	

المصدر: من محاضرات السنة الثالثة مالية مؤسسة سنة 2017-2018 مقياس التسيير المالي (الأستاذ بن الضب)

التعليق على الجدول:

شكل الميزانية المالية هو جدول يظهر جانبين أحدهما الأصول والثاني الخصوم مع إظهار القيم الحقيقية لعناصر الأصول وقيمها المحاسبية وبعد ذلك التحويل من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

جدول رقم04: يوضح كيفية الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

الأصول	التحول من الميزانية المحاسبية الى الميزانيةالمالية				الخصوم
الاستثمارات	قيم ثابتة	اصول ثابتة	أموال دائمة	أموال خاصة	أموال خاصة
المخزونات	قيم الاستغلال				
الحقوق	قيم قابلة للتحقيق	اصول متداولة		ديون طويلة متوسطة	
	قيم جاهزة		ديون قصيرة الاجل	ديون قصيرة الأجل	الديون

المصدر: عمر بوخزاز،مبادئ المحاسبة التحليلية، المدرسةالعليا للتجارة، الجزائر،مطبعة أمزيان،1988،ص10

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي

تمهيد:

لإبراز دور التحليل المالي في الحد من مخاطر القروض و هذا عبر تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات لابد من دراسة الأدوات التي يمكن من خلالها تنفيذ البرنامج التحليلي والقيام بالرقابة المالية ولعل أشهر الأدوات التحليلية المستخدمة في هذا المجال هي النسب والتوازنات المالية المالية.

المطلب الأول: التحليل المالي بإستخدام النسب المالية

الفرع الأول: تعريف النسب المالية

تعني النسب المالية العلاقة النقدية بين متغيرين أحدهما بسط والآخر مقام، وهي نصيب المقام من وحدات البسط. ولذلك فإن النسب المالية تستخرج من البنود في القوائم المالية الختامية أو غيرها من المصادر للوصول إلى دلالات معينة وكاملة، ولا تظهر أهمية الرقم المالي المجرد و لا تتضح دلالته إذا نظرنا إليه بشكله الرقمي، إذ يجب أن ننظر إليه بعلاقته مع غيره من الأرقام المرتبطة به حتى يتسنى الوصول إلى صورة ذات معاني معينة لهذه العلاقة بل إنه يمكن القول أن دلالات الأرقام المجردة مشكوك في صحتها وأن الإعتماد عليها غالبا ما يؤدي إلى نتائج غير سليمة.[1]
أيضا هي علاقة بين رقمين ونتائج هذه المقارنة لا قيمة لها إلا إذا قررنا بنية أخرى مماثلة.[2]

ويستفيد من التحليل المالي بطريقة النسب عدة جهات منها الدائنين والمساهمين وإدارة الشركة ويقوم كل من هذه الجهات بإجراء نوع التحليلات التي تتناسب مع الأهداف المرغوب تحقيقها.

الفرع الثاني: أنواع النسب المالية

يوجد عدد كبير من نسب التحليل المالي، إلا أننا نقتصر على تناول عدد محدود منها، ومن ذلك نحدد أربع مجموعات رئيسية وهي:

1.نسب التوازن الهيكلي: وتضم

[1] أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الجامعية، بيروت 1996، ص 2.

[2] حسن أحمد توفيق، التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية القاهرة، مصر 1986، ص 280.

1-1.نسبة التمويل الدائم:إنطلاقا من مبدأ التوازن بين المواد الدائمة والاستعمالات الثابتة، فإنه على مسيري المؤسسة أن يحققوا على الأقل التساوي بين هذين العنصرين، وإذا تحقق هذا التساوي فإن النسبة (الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة=1).[1]

وهذا يدل على إنعدام رأس المال العامل الصافي، وحتى تعمل المؤسسة وتكون في أمان يجب أن تكون النسبة أكبر من 1.

1-2.نسبة التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي عنصرا من عناصر التقييم التي يستعملها البنك. والتمويل هو عبارة عن مفهوم بين القدرات الذاتية للمؤسسة على تمويل الاستثمارات التي تقوم بها. ويمكن حساب التمويل الذاتي للمؤسسة بجمع الاستهلاكات السنوية والمؤونات التي تقوم بها المؤسسة على سبيل الإحتياط والأرباح المحققة سنويا بعد أن تطرح منها الضرائب والأرباح الموزعة.

وإذا كان التمويل الذاتي في الحقيقة بين قدرة المؤسسة على تمويل الاستثمارات بالاستغناء عن اللجوء إلى القروض البنكية، فإن هذا المفهوم يهم البنك كثيرا عند الإقدام على هذا النوع من التمويل، باعتبار أن قدرة المؤسسة على تسديد هذا القرض عند حلول آجال الإستحقاق إنما يعتمد إلى حد بعيد على قدرتها على تحقيق أرباح بالمفهوم الواسع.[2]

وتحسب بالعلاقة (رأس المال العمل الخص/ الأصول الثابتة) وتبين مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وإذا كانت هذه النسبة تساوي 1 فإن رأس المال العامل الخاص معدوم أي أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة، أما الديون الطويلة الأجل إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة وتكون رأس مال العامل الصافي وفي حالة النسبة أكبر من 1 فهذا يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الثابتة بأموالها الخاصة، وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى الديون الطويلة الأجل عليها فوائد كبيرة، والأصول المتداولة ليس لها فوائد، ودائما يجب أن لا يتجاوز رأس المال العامل الصافي حدا معينا.

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق الذكر، ص 53-54.

[2] طاهر لطرش، مرجع سابق الذكر، ص 148-149.

2. نسبة المديونية (نسب الهيكل المالي)

تقيس درجة مديونية المؤسسة.

2-1.نسبة الاستقلالية المالية: من الطبيعي أن الاستقلالية المالية تتعلق بمديونيتها إذن ففي هذه النسبة يجب مقارنة الأموال الخاصة بالأموال الأجنبية بالعلاقة:

(الأموال الخاصة/ مجموع الديون) أو (رأسمال الخاص/ مجموع الخصوم)، ومن هذا فإن النسبة: (الأموال الخاصة/ مجموع الديون) يجب أن تكون بين القيمتين (1و2).

فإذا كانت النسبة أكبر أو تساوي العدد 2 فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر مما جعل الديون لها القدرة الكافية للتسديد أو الإقتراض.

أما إذا كانت أقل أو تساوي 1 فهذا تساوي الطرفين ويجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية (إلا في حالة إعطائها ضمانات أخرى).

بينما النسبة (رأس المال الخاص/ مجموع الخصوم) لا يجب أن تنخفض عن العدد 0.5 لكن هذه النسبة أصبحت صعبة التحقق في المؤسسات، ولكي تكون المؤسسة في حالة حسنة يجب عليها أن توفر هامشا دائما للمديونية يرفع هذه النسبة وذلك لكي تستطيع المواجهة في الحالات الطارئة.

2-2.نسبة قابلية السداد: إن المؤسسة في حالة وقوعها في وضعية مالية خطيرة أ, وصولها إلى الإفلاس وبالتالي عدم قدرتها على تسديد ديونها، فإن حلها الوحيد والنهائي هو التصفية أي بيع كل أصولها لتسديد ديونا لذلك فإنه يقوم بمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها ليستطيع قياس مدى ضمان أموال المقرضين ويتم لهذا الغرض استخدام النسبة (مجموع الديون/ مجموع الأصول)، كلما كانت هذه النسبة منخفظة كان الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي فإنه للمؤسسة القدرة على الحصول على ديون أخرى في حالة طلبها ويستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي العدد 0.5 أي أقل من الواحد.[1]

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق الذكر، ص 57.

3. نسبة السيولة

التي تقيس القدرة على أداء الالتزامات قصيرة الأجل وهي تتمثل في:

3-1.نسبة السيولة الأصول: بمقارنة الأصول المتداولة مع إجمالي الأصول تبين مدى سيولة أصول المؤسسة وذلك بالنسبة (الأصول المتداولة/ مجموع الأصول).

إذا كانت هذه الحالة أكبر من 0.54 هذا يعني أن الأصول المتداولة أكبر الثابتة وهذه الحالة جديدة بالنسبة للمؤسسة بصفة عامة إذا كانت حركة الأصول المتداولة سريعة وتحقق أرباحا عندما تكون هذه النسبة أكبر من 0.5 فهذا يعني أن المؤسسة تجارية.

كما أن هذه النسبة عند ارتفاعها يمكن أن تبين أن هناك استثمار مستهلك أي قديم وبالتالي يؤثر على مردودية المؤسسة سلبا.

والعكس عند إنخفاض هذه النسبة فإنها تدل على ارتفاع الاستثمار خاصة عند حداثيتها، وبالتالي تعطي إمكانية تحسين مردود المؤسسة في المدى القصير والمتوسط.

3-2.نسبة السيولة العامة:[1] ratio de liquidité générale

هي تمثل (مجموع الأصول المتداولة/ الديون القصيرة الأجل)

وهي تبين الجزء من الديون القصيرة الأجل التي تغطيها الأصول المتداولة، ويجب على المؤسسات أن تحقق هذه النسبة أكبر من 1 أي تحقق رأس المال العامل الصافي موجب.

نسبة (الأصول المتداولة/ ديون قصيرة الأجل= 1) فهذا يعني أن المؤسسة لديها رأس مال عامل صافي معدوم.

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق الذكر، ص 53-54.

نسبة (الأصول المتداولة/ ديون قصيرة الأجل 1<) فإن المؤسسة في حالة سيئة أو خطيرة وعليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة أو رأسمالية الخاص، أو تخفيض ديونها القصيرة وزيادة أموالها المتداولة.

وتقيس نسبة السيولة العامة مجموع الأصول المتداولة قصيرة الأجل، وتبين هذه النسبة أكبر من الواحد لضمان صحة المؤسسة وحتى يكون هناك رأس مال عامل صافي موجب. وفي الحقيقة كلما زادت قيمة هذه النسبة كلما أعطى ذلك للبنك ثقة أكبر في قدرة المؤسسة على المدى القصير.

3-3.نسبة السيولة المختصرة (ratio de trésorerie générale)[1]

(نسبة الخزينة العامة)، (السيولة المنخفضة)، وتحسب بالعلاقة:

[(قيم جاهزة+ قيم غير جاهزة)/ الديون قصيرة الأجل] وهي تحسب من أجل التحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق الخاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران، ولا يجب أن تكون هذه النسبة كبيرة وقد حدد لها الحد الأدنى بـ 0.3وإلى الحد الأقصى وهو حد الضمان 0.5 أي أن تكون القيم الجاهزة وغير الجاهزة (في المؤسسات ذات المخزون السريع أو العادي) تساوي إلى نصف الديون قصيرة الأجل أو أقل.

تعتبر نسبة الخزينة العامة عن ذلك الجزء من الديون قصيرة الأجل الذي بواسطة القيم الجاهزة والقيم غير الجاهزة بمعنى أنه لحساب هذه النسبة استبعاد قيم الاستغلال من مجموع الأصول المتداولة، وتكون هذه النسبة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبنك خاصة إذا كانت مخزوناتها تتميز بدوران بطيء، حيث بود البنك معرفة إلى أي مدى تغطى الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق والنقدية المتاحة في الحال، وعموما يعتبر كافيا عندما تكون هذه النسبة تساوي النصف.

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق الذكر، ص 53 - 54.

3-4.نسبة السيولة الحالية: (نسبة الخزينة الحالية) (نسبة السيولة الجاهزة)

(ratio de trésorerie immédiate)[1]

وبواسطتها تقارن بين مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت وبين الديون قصيرة الأجل وتحسب كما يلي (السيولة/ الديون القصيرة الأجل)، (السيولة ويقصد بها الأموال الجاهزة) وتكون هذه النسبة أقل من الواحد وحدودها هي 0.2 و 0.3.

(قيم جاهزة/ ديون قصيرة الأجل<1) في هذه الحالة توفر المؤسسة على وقت أغلب ديونها القصيرة الأجل العقلانية أن تقل هذه النسبة عن الواحد أي لا تترك أموال مماثلة دون استعمال في أصول أخرى لتحقيق مردود من ورائها.

1-4.نسب النشاط (معدلات الدوران)[2]

تقيس هذه النسبة مدى فعالية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه وتتضمن جميع النسب المقارنة بين المستوى المبيعات ناحية والاستثمار في الأصول المختلفة من ناحية أخرى، وتفرض هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون والذمم والأصول الثابتة وغيرها، وتشمل نسب النشاط ما يلي:

2-4.معدل دوران المخزون: (vitesse de rotation du stock)

تقاس سرعة دوران المخزون بنسبة تكلفة شراء السلع المباعة إلى متوسط المخزون، وهي في الحقيقة تعبر عن عدد المرات التي يدور فيها المخزون (قيم الاستغلال) خلال دور الاستغلال، ومن وجهة نظر البنك كلما كان هذا المؤشر كبير كلما كان ذلك دليلا على سهولة انسياب مخزون المؤسسة، أي أن احتمالات تجميد هذا المخزون ضعيفة، وهذا الأمر يدل على أن احتمالات تجميد هذا

[1] ناصر دادي عدون، نفس المرجع السابق، ص 54.

[2] رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1997، ص 78.

المخزون ضعيفة، وهذا الأمر بدوره يدل على أن احتمالات تعرض المؤسسة إلى شعوبات على مستوى استحقاق ديونها ضعيفة.

ويعتبر مؤشر لدرجة سيولة المخزون ويتم حساب هذه النسبة بقسمة المبيعات على المخزون وذلك كما يلي (معدل دوران المخزون= المبيعات/ مجموع الأصول).

4-3.معدل دوران مجموع الأصول: ويتم حساب هذا المعدل بقسمة المبيعات على مجموع الأصول (معدل دوران الأصول= صافي المبيعات/ مجموع الأصول).

فإذا كان هذا المعدل أكبر من 1 معناه أن الشركة لا تحقق مبيعات كافية تتناسب مع حجم الاستثمارات في المشروع وبالتالي فإن هذه المشكلة يكون إما بزيادة حجم المبيعات أو التخلص مع بعض الأصول ببيعها أو القسام بالاثنين معا.

4-4.معدل دوران الأصول الثابتة: تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الشركة في استغلال الأراضي والمباني والآلات والمعدات وغير ذلك من عناصر الأصول الثابتة، وفي نفس الوقت فإن هذه المسبة تستخدم كإختيار ثانوي لمدى كفاءة حجم المبيعات ويتم حساب هذا المعدل بقسمة المبيعات على صافي الأصول الثابتة.

(معدل دوران مجموع الأصول= صافي المبيعات/ صافي الأصول الثابتة).

إن ارتفاع هذه النسبة يكون إشارة إلى قيام الشركة باستئجار بعض أو كل أصولها الثابتة.

4-5.متوسط فترة التحصيل: يفيد حساب متوسط فترة التحصيل في دراسة السياسة الإئتمانيةالتي تتبعها الشركة فيما يتعلق بالمبيعات الآجلية وتتطلب دراسة وضع أوراق القبض والذمم المدينة لأن رصيدها في الميزانية قد يكون مظلا وخاصة إذا لم تحصل المؤسسة قيمة بعضها على الرغم من استحقاقه أو إذا كان بعضها مشكوكا في تحصيله.[1]

[1] رضوان وليد العمار، مرجع سابق الذكر، ص 78.

ولما كان من الصعب توفير هذه البيانات فإن المحلل المالي يعتمد على هذه النسبة في دراسة أوراق القبض والذمم المدينة وذلك بحساب صافي المبيعات الآجلة في اليوم ومن ثم متوسط فترة التحصيل.

إذ يتم حساب متوسط فترة التحصيل على مرحليتين هما:

أ– يتم تحديد صافي المبيعات الآجلية في اليوم وذلكوفق النموذج التالي: متوسط المبيعات الآجلة= المبيعات/360.

ب– يتم قسمة الذمم المدينة وأوراق القبض على مستوى المبيعات صورة ذمم في المتوسط:

بمعنى الفترة الزمنية التي ينتظرها المشروع بعد تحقيق المبيعات للحصول على النقدية.

[متوسط فترة التحصيل= (الذمم المدينة+ أوراق)/ المبيعات في اليوم].

4–6.معدل دوران الحسابات المدينة: يمكن استخدام هذه النسبة لقياس سرعة دوران الحسابية المدينة ومعرفة درجة سيولتها وتحسب من خلال النموذج التالي:

– (معدل دوران الحسابات المدينة= المبيعات الآجلة/ الحسابات المدينة).

كما يمكن أن نحصل على متوسط فترة التحصيل من خلال قسمة عدد أيام السنة على معدل دوران الحسابات المدينة.

– (متوسط فترة التحصيل= عدد أيام السنة/ معدل دوران الحسابات المدينة).

ويمكننا القول بشكل عام أن متوسط فترة التحصيل القصيرة يمكن أن تؤدي إلى سياسة ائتمان محدودة جدا أو أن المبيعات ستكون منخفضة وكذلك الربح سيكون أقل مما يجب بسبب السياسة، وفي هذه الحالة يجب التحصيل إعادة النظر في سياسة منح الائتمان والتساهل في الشروط الممنوحة أو بالعكس فإن متوسط فترة التحصيل الطويل نسبيا تشير إلى أن سياسة الائتمان تقضي بإعطاء تسهيلات كبيرة للزبائن وهذا من تكون الأرباح أقل من يجب أن تكون عليه في الأحوال العادية

وذلك بسبب الخسائر في الديون المشكوك بتحصيلها وضخامة المبلغ الموظف في حساب الذمم في هذه الحالة التشدد في شروطها منح الائتمان.

5. نسب المردودية[1]

تقيس هذه المجموعة من النسب نتيجة السياسات والقرارات المتخذة من طرف مسيري المؤسسة، وتجنيا على مدى الفعالية الاقتصادية في تسيير نشاطها ويمكننا دراسة ثلاثة أنواع من النسب هي:

5-1.نسبة المردودية التجارية (الاستغلالية): وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة المردودية التجارية (الاستغلالية)= نتيجة الدورة الصافية/ المبيعات السنوية.

مثال: في سنة 2006 مثلا وجدنا المردودية التجارية 0.3 يعني أن المؤسسة تحقق (0.3) مقابل كل دينار من مبيعاتها، أما إذا كانت النسبة المحسوبة تساوي (-0.10) هذا يعني أن المؤسسة تكبد خسارة تقدر بـ (-0.10) دينار مقابل كل دينار من المبيعات.

5-2.نسبة المردودية الاقتصادية: وهي تقيس الفعالية في استخدام الموجودات الموضوعة تحت المؤسسة و هذه النسبة تتوافق ومفهوم الإنتاجية أي قدرة الوسائل المستعملة في تحقيق الأرباح الصافية.

مثال: وجدنا خلال السنة (ن) نسبة المردودية الاقتصادية تساوي (0.02) والسنة (ن+1) تساوي (-0.5).

يعني هذا من خلال السنة (ن) حققت الموجودات ربحا صافيا يقدر بـ (0.02) دينار مقابل كل دينار استثمار فيها.

أما خلال السنة (ن+1) فالمؤسسة تتحمل خسارة تقدر بـ (-0.5) دينار مقابل كل دينار تم استثماره.

[1] رضوان وليد لعمار، مرجع سابق الذكر، ص 79.

-بحيث تتم حساب هذه النسبة كما يلي:

نسبة المردودية الاقتصادية= نتيجة الدورة الصافية/ مجموع الموجودات (الأصول).

المطلب الثاني: التحليل باستخدام التوازنات المالية

إن مبدأ التوازنات بين أصول المؤسسة وخصوصا من المبادئ العامة للميزانية محاسبية كانت أم مالية، ومن المعلوم أن الأصول ترتب حسب مدة تحويلها إلى سيولة أما الخصوم فهي ترتب حسب المدة اللازمة للوفاء بالالتزامات (تسديد الدين) ومن هذا المنطق يتعين على المكلفين والمسيرين أن تكون التمويلات متوافقة بين مدة استحقاق ومدة تحويل الأصل بمعنى التمويل العقلاني يتطلب أن تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة وأن تمول الأصول المتداولة بالديون القصيرة الأجل وهذا ما يعرف بالتوازن المالي.

الفرع الأول: تعريف التوازنات المالية

تعرف التوازنات بأنها التقابل القيمي والزمني بين الموارد المالية المتاحة من جهة واستعمالاتها المختلفة من جهة ثانية. وهناك ثلاث مستويات من التوازنات المالية:[1]

1.رأس المال العامل:

نظرا للإختلاف الذي قد يحدث في عناصر الديون والأصول المتداولة فيما يخص المدة والقيمة، بحيث يكون تاريخ تسديد الديون أقل من تاريخ تحويل الأصول المتداولة إلى سيولة وهذا يضع المؤسسة في حالة صعبة اتجاه دائنيها وعليه فإنه يجب أن تكون حقوق المؤسسة في مجموعها تستحق في مدة أقل من ديونها، إلى أنه قد يوجد مشكل يطرحه المخزون الذي قد لا تتحكم المؤسسة في مدته، وبالتالي يؤثر هذا التوازن المالي لها، لذا على المؤسسة أن تجد هامش أو فائض تغطي به النقص في الأموال لتسديد الديون.

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق الذكر، ص 44-45.

يعتبر رأس المال العامل من الأفكار المهمة في التحليل المالي، إذ يوضح هامش الأمان الذي تتمتع به المؤسسة خلال دورة الاستغلال.[1]

وقد أخذ رأس المال العامل عدة مفاهيم أهمها على الخصوص:

1-1.رأس المال العامل الدائم: (fonds de roulement (permanent

وهي الأموال التي يحتاجها المشروع بصفة دائمة من أول نشأته إلى تاريخ تصفيته، وهذا لتسيير أموره في الظروف العادية ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الدائم= الأصول الدائمة- الأصول الثابتة

رأس المال العامل الدائم= الأصول المتداولة الديون- القصيرة الأجل

كما أن رأس المال العامل هو الفرق بين الموارد الدائمة (المثمثلة في الأموال الخاصة والديون المتوسطة والطويلة الأجل) وبين الأصول الثابتة الصافية، ومن الطبيعي أن تكون قيمة رأس المال العامل الصافي الموجبة، وينبغي أن تتناسب قيمته مع مخاطر التجميد التي تواجه الأصول المتداولة.[2]

بناءا عليه يمكن القول أن رأس المال الصافي هو الأمان، يسمح للمؤسسة بمواجهة الاستحقاقات القصيرة المتمثلة في وصول آجال الديون قصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزونات أو تأخر تحصيل الحقوق...إلخ، ولذلك يلعب رأس المال العامل الصافي دور صمام الأمان.

1-2.رأس المال العامل الخاص:[3]

يعطي هذا المفهوم القيمة التي تعطي مجموعة الأصول المتداولة والتي تخضع طبعا لدورة استغلالية واحدة، وتحسب كما يلي:

رأس المال العامل الإجمالي= الأصول المتداولة.

---

[1] طاهر لطرش، مرجع سابق الذكر، ص 146-147.

[2] طاهر لطرش، مرجع سابق الذكر، ص 147.

[3] ناصر دادي عدون، مرجع سابق الذكر، ص 46.

رأس المال العامل الإجمالي= الأصول– الأصول الثابتة

رأس المال العامل الإجمالي= رأس المال العامل الخاص+ ديون قصيرة الأجل

1–3.رأس المال العامل الخارجي:

وهو مجموعة الأموال الخارجية التي تستعملها المؤسسة أي قيمة ديونها المختلفة.

-رأس المال الخارجي يساوي مجموع الديون أي:

رأس المال العامل الأجنبي= ديون طويلة الأجل+ ديون قصيرة الأجل

1– 2.الحاجة إلى رأس المال العامل: besoin en fonds de roulement

الحاجة إلى رأس المال العامل هو مفهوم يأخذ طبعا ديناميكيا على عكس العامل وهو يتغير خلال السنة تماشيا مع تغير نشاط المؤسسة، وعليه فهو يبين احتياجات المؤسسة إلى رأس العمل في كل لحظة على مدار دورة الاستغلال.

ويمكن تعريف الحاجة إلى رأس المال العامل في كل لحظة على مدار دورة الاستغلال.

ويمكن تعريف الحاجة إلى رأس المال العامل على أنه الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة besoin de l'entreprise cycliques (الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة) وبين الموارد الدورية ressources cycliques (الديون القصيرة الأجل ما عدا القروض البنكية).

وبما أن نشاط المؤسسة خلال دورة الاستغلال هو في تغير مستمر مع ثبات رأس المال العامل، فإن أهمية رأس المال العامل في ظل هذا التغير تصبح ضرورة ملحة، وفي الإطار بالذات، توضح الحاجة إلى رأس المال العامل هذه الاحتياجات.

ولا شك أن الحاجة إلى رأس المال العامل فكرة بالنسبة للبنك، فهي تغطية صورة واضحة عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في أي لحظة خلال دورة الاستغلال.[1]

[1] طاهر لطرش، مرجع سابق الذكر، ص 148.

3.الخزينة:[1]

تعبر الخزينة عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لمدة استغلالية وهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة أو عن صافي بين رأس المال العامل والاحتياجات في رأس المال العامل، أي القيمة السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال العامل من هامش رأس المال العامل، وتحسب كما يلي:

الخزينة= رأسمال العامل الدائم– احتياج رأسمال العمال

أو:

الخزينة= القيم الجاهزة– سلفيات المصرفية.

المطلب الثالث: أثر الأدوات المالية في الحد من مخاطر القروض

الفرع الأول: التحليل العام للإئتمان و لطالبه (العميل)

تطلب البنوك التجارية عادة من زبائنها تقديم مجموعة من المعلومات، مقابل الحصول على القروض والتي تخضع للدراسة والتحليل من قبل مسؤول أو ضابط الائتمان، وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها، يقدم توصيته إلى لجنة القروض والتسهيلات والتي بناء على ذلك تتخذ قرارها بالموافقة أو عدم الموافقة على طلب العميل. من هنا يتوجب على مسؤول الائتمان أن يراعي في دراسته لطلب القرض مجموعة من العناصر الأساسية لاتخاذ القرار الصحيح والمتمثلة في:

وصف واضح للقرض: ويتضمن كل من معلومات شخصية عن العميل العمر، الوظيفة، المؤهل، الحالة الاجتماعية. . .الخ

نوع القرض: هل القروض مؤقتة أم مستمرة على مدار عدة سنوات

–مصادر الأموال: وهي التي منها يتوقع العميل تسديد القرض أو التسهيلات وكذلك توقيت سداد هذا الدين.

[1] بوشاشي بوعلام، مرجع سابق الذكر، ص 110.

تحليل مخاطر الائتمان: ويقصد بها عادة تصنيف المخاطر وتصنيف المقترض، وذلك بهدف الوصول إلى تحديد رتبة القرض التي في من خلالها سيتحدد مصير طلب القرض بالموافقة أو الرفض إذ تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات اللازمة لاتخاذ قرار الائتمان[1].

مصادر المعومات المالية: تشكل المعلومات المالية التي يطلب البنك من المقترض تقديمها مرفقة بطلب التسهيلات ركنا أساسيا في اتخاذ قرار الائتمان، إذ تعتبر المعلومات المالية بمثابة المادة الخام لعملية التحليل المالي التي سينفذها مسؤول الائتمان جنبا إلى جنب مع تحليل مخاطر الائتمان ليشكلا معا القاعدة الأساسية لاتخاذ القرار سواء بالموافقة على منح القرض أو عدمه يتوجب على ضابط الائتمان تحديد ما يلي:

نوع البيانات المالية التي يطلبها من العميل أي إذا كان شركة قابضة مثلا هل هي:

– البيانات المنفصلة الخاصة بالشركة الأم فقط، أم البيانات المالية الموحدة للمجموعة؟ ثم هل يجب أن تكون هذه البيانات مدق قة أم يكفي أن تكون فقط خاضعة للمراجعة أم مصنفة.

– هل على العميل توفير تنبؤات أو توقعات مالية مثل: الموازنات والقوائم المالية المتوقعة، أم يكفي توفير بيانات مالية تاريخية فقط، وإذا كان عليه توفير تلك التنبؤات والتوقعات، ما مدى معقولية الفروض، التي بنيت عليها تلك التنبؤات والتوقعات.[2]

مصادر المعلومات الإستراتيجية

يقصد به نشاط الشركة، بما فيه من نقاط قوة ونقاط ضعف وكذلك احتمالات نموها وفشلها في المستقبل، من خلال دراسة الظروف البيئية المحيطة بها.

تحليل وتفسير المعلومات المالية: حيث يعود لهذا الجزء من التحليل اهتماما كبيرا من محلل الائتمان إذ يعتمد عليه في استخلاص مجموعة من المؤشرات الكمية التي سيدرسها جنبا إلى جنب مع المؤشرات النوعية التي كان قد توصل إليها في الخطوة السابقة من خلال التحليل الاستراتيجي، ومن خلال الدمج بين هذين النوعين من المؤشرات معا تكتمل لديه الصورة التي بناء عليها سيتم اتخاذ قرار الانتمان. كما يجب عليه في هذه المرحلة أن لا يعيد عرض التحليل الموجود في الكشوف التحليلية إلا إذا طلب منه ذلك توثيق تقريره[3].

---

[1] محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني "الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية"**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003 ، ص352

[2] محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص353.

[3] محمد مطر، نفس المرجع السابق ص353.

الفرع الثاني: تحليل البيانات المالية للعميل: يعتبر تحليل البيانات المالية للعميل المقترض خطوة لابد منها ضمن سلسلة الخطوات ال لازمة لاتخاذ قرار منح القرض أو التسهيلات البنكية.

1.تحليل البيانات في مرحلة دراسة طلب القرض:

يطلب عادة من المقترض فردا كان أم شركة أن يرفق بطلبه للقرض أو التسهيلات بسلسلة متصلة من القوائم المالية التاريخية على مدار عدة فترات، وتشمل هذه القوائم ما يلي:

- سلسلة من الميزانيات المقارنة؛
- سلسلة من قوائم الدخل المقارنة؛
- سلسلة من قوائم التدفقات النقدية المقارنة.

وهذا عادة يتم إخضاع تلك القوائم للتحليل من قبل محلل الائتمان على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** تسمى بمرحلة التحليل السريع، تهدف إلى أخذ فكرة عاجلة إذ يمكن قبول طلب الائتمان مبدئيا أم لا. فإذا ما اجتاز العميل هذا الاختبار ينتقل في تحليل القوائم المالية إلى المرحلة التالية.
- **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة التحليل المالي المفصل والتي تغطي أربعة مجالات رئيسية:
- التنفق النقدي؛
- السيولة؛
- الرفع؛
- الضمان.

ويتم هذا الأخير باستخدام الأساليب التقليدية المتعارف عليها في هذا المجال بدءا بالتحليل الأفقى ثم انتهاء بتحليل النسب.[1]

2.تحليل المعلومات المالية في مرحلة متابعة القرض وذلك لتجنب مخاطر العجز المالي للعميل: لا يتوقف نجاح البنك في سياسات الإقراض على كفاءة مسؤول الائتمان اتخاذ القرار الصحيح فحسب، بل أيضا على وجود سياسات ونظم فعالة لمتابعة الائتمان يتم من خلالها الاستمرار في تقصي اء الحالة المالية ل لعميل بعد حصوله على القرض وذلك للتأكد من قدرته على الاستمرار في دفع مستحقاته وكذلك الفوائد في الوقت المحدد و المتفق عليه في بنود العقد.

[1] محمد مطر، نفس المرجع السابق،ص337-338.

3.أعراض ومظاهر العسر المالي للمشروعات: للعجز المالي نوعان:[1]

مظهر اقتصادي، يتمثل بفشل المشروع في تحقيق عائد مناسب على الأموال المستثمرة فيه، وتنطبق هذه الحالة على مشروع يحقق عائدا على الاستثمار أقل من التكلفة المرجحة للأموال المستثمرة فيه.

مظهر مالي، يتمثل في وصول المشروع إلى درجة العسر المالي أو إلى وضع التصفية القانونية، ويصل إلى حالة التصفية أو الإفلاس المالي عندما يعجز عن تسديد ديونه.

إذ يعتبر السبب الرئيسي لهذا العسر المالي هو عدم كفاءة الإدارة و قد تأكد ذلك من دراسة قامت بها احدى الشركات و هي DUN AND BRADESTREET، حيث أشارت إلي:

- عدم كفاءة الإدارة، ويمثل 93.1 %؛
- الإهمال، بنسبة 2% ؛
- الكوارث، بنسبة 0.9% ؛
- أسباب أخرى، تشغل 3%.

الفرع الثالث: تحليل مخاطر الائتمان: من الأمور الهامة التي يتوجب مراعاتها من قبل مسؤول الائتمان، أن لا يحصر اهتمامه فقط في دراسة البيانات المالية التي يقدمها العميل المقترض والوقوف عند حد اشتقاق النسب المالية التقليدية، وبدرجة أكبر لنوع أخر من التحليل المالي هو ما يعرف بتحليل المخاطر، ويتميز تحليل مخاطر الائتمان عن التحليل المالي التقليدي على أنه أكثر شمولا، إذ يتم تناولة من خلال نظرة أوسع وأكثر عمقا لحالة العميل، قد سبق و تكلمنا في مثل هذا الموضوع بشكل مفصل في الفرع الثالث (إجراءات منح القروض المصرفية) من المبحث الثاني من الفصل الأول.

الفرع الرابع: النمادج الكمية للتنبؤ بالتعثر المالي لتجنب المخاطر:[2]

1.نموذج Altman and Mc cough: يعتمد هذا النموذج على خمسة نسب مالية معروفة، تدرس من خلالها خمسة متغيرات مستقلة ومتغيرا يرمز لو بالرمز وهذا النموذج يعطي أفضل تعبير عن التفرقة بين مؤسسات الناجحة والمتعثرة. ويمكن التعبير عن هذا النموذج بالمعادلة الرياضية التالية:

[1]مليكاوي مولود، مرجع سبق ذكره،ص192-193

[2]مليكاوي مولود، مرجع سبق ذكره،ص195-196-197-198.

$$Z\text{-score}^1 = 0.012\ X1 + 0.014\ X2 + 0.033\ X3 + 0.006\ X4 + 0.010\ X5$$

حيث أن:

X1: صافي رأس المال العامل/ إجمالي الأصول

X2: الأرباح المحتجزة (غير الموزعة)/إجمالي الأصول

X3: الأرباح قبل الفوائد و الضرائب/إجمالي الأصول

X4: القيمة السوقية لحق الملكية(رأس المال المملوك)/ القيمة الدفترية للإستدانة

X5: إجمالي المبيعات/ إجمالي الأصول.

وفقا لهذا النموذج تصنف المؤسسات إلى ثلاثة أصناف:

- $Z<1.81$: المؤسسة تقع داخل احتمالات التعثر في المدى القريب، وهي قريبة جدا من التعثر بأدائها الحالي.
- $Z>2.99$: أداء المؤسسة جيد وهي بعيدة عن احتمالات التعثر، وهي القيم المرغوبة.
- $1.81<Z<2.99$: في هذه الحالة فإن الحكم على أداء المؤسسة غير مؤكد ويحتاج للمزيد من الفحص.

مثال : استخرجنا من الميزانية المالية وجدول حساب النتيجة لبنك "الرحمة"المعطيات التالية:

أموال دائمة :4.940، أصول ثابتة : 4.400، إجمالي الأصول : 5.700، الأرباح غير الموزعة : 42، الأرباح قبل الفوائد والضرائب: 63، رأس المال : 1.600، القيمة الدفترية ل لإستدانة : 1.300، إجمالي المبيعات : 1.700.

المطلوب : قياس مخاطر الإفلاس لهذه المؤسسة باستخدام نموذج Altman and Mc cough

الحل:

X1: 540 /7700 =0.070

X2: 42/5700=0.007

X3: 0.01=5700/62

X4: 1.23=1300 /1600

X5: 0.29=5700 /1700

Z= $0.012_{(0.07)} + 0.014_{(0.007)} + 0.033_{(0.1)} + 0.006_{(1.23)} + 0.010_{(0.29)}$**=** 0.0145

بما أن $Z<1.81$ فالمؤسسة تحت إحتمال الإفلاس.

2.نموذج KIDA:

يعتمد هذا النموذج أيضا على خمسة متغيرات مرجحة بأرقام مبنية على خمسة نسب مالية رئيسية، وتتحدد قيمة المتغير التابع وفق المعادلة الرياضية التالية:

$$Z\text{-score} = 1.042\ X1 + 0.42\ X2 - 0.461\ X3 - 0.463\ X4 + 0.271\ X5$$

حيث أن:

X1: صافي الربح بعد الضريبة/إجمالي الأصول

X2: حقوق المساهمين/ إجمالي الالتزامات (الخصوم)

X3: الأصول السائلة / الالتزامات (الخصوم) المتداولة

X4: المبيعات / إجمالي الأصول

X5: الأصول النقدية / مجموع الأصول.

حسب هذا النموذج إذا كانت قيمة Z موجبة تكون المؤسسة في حالة أمان من التعثر المالي، أما إذا كانت Z سالبة فتكون احتمالات وقوع المؤسسة في التعثر المالي مرتفعة.

مثال: استخرجنا من الميزانية المالية وجدول حساب النتيجة لمؤسسة ما المعطيات التالية:

إجمالي الأصول:60.000، الربح الصافي:8.000، المبيعات : 40.000، الأصول النقدية 8.000 حقوق المساهمين ;35.000، الأصول السائلة :20.000، الخصوم المتداولة25.000.

المطلوب : قياس مخاطر الإفلاس لهذه المؤسسة باستخدام نموذج Kida

الحل:

X1: 8.000 /60.000=0.133

X2: 35.000/60.000=0.583

X3: 20.000/15.000=1.33

X4: 40.000 /60.000=0.666

X5: 8.000 /60.000=0.133

Z= 1.042 (0.133)+ 0.42 (0.583)-0.461 (1.33)-0.463 (0.666) + 0.271 (0.133)**=-0.501**

بما أن قيمة Z سالبة فالمؤسسة تواجه خطر الإفلاس.

نموذجSherrord :1987: يستخدم هذا النموذج من جهة لتقييم مخاطر الائتمان ومن جهة أخرى لقياس مخاطر التعثر المالي، حيث يعتمد بنا النموذج على ستة نسب مالية أساسية ، ويتم تمثيلها وفق المعادلة الرياضية التالية:

Z-score = 17 X1+ 9 X2 + 3.5 X3 + 20 X4 + 1.2 X5 + 0.1 X6

حيث أن:

X1: صافي رأس المال العامل إجمالي الأصول.

X2: الأصول السائلة/ إجمالي الأصول.

X3: إجمالي حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول.

X4: صافي الأرباح قبل الضريبة/ إجمالي الأصول.

X5: إجمالي الأصول/ إجمالي الإلتزامات.

X6: إجمالي حقوق المساهمين/ الأصول الثابتة.

تصنف الشركات حسب هذا النموذج إلى خمسة أصناف:

$Z>25$: قروض ممتازة لمؤسسات ناجحة.

$20< Z <25$: قروض قليلة المخاطرة لمؤسسات بعيدة عن التعثر.

$5<Z<20$: قروض متوسطة المخاطرة لمؤسسات بعيدة عن التعثر.

$5> Z >5$: قروض عالية المخاطرة واحتمالات تعثر كبيرة.

$Z<5$: قروض ذات مخاطر عالية جدا واحتمالات تعثر كبيرة جدا.

خلاصة:

تعتبر المؤسسات المالية (البنوك) من أكثر المنشآت تعرضا للمخاطر خاصة في الوقت الراهن، وزيادة استخدام أدوات مالية جديدة ساعد على ظهورها التطور التكنولوجي الهائل في شتى المجالات البنكية، والمخاطر البنكية هي جزء لا يتجزأ من انشغالات أي مؤسسة بنكية، ويتم الاهتمام بتحليل القوائم و النسب المالية بهدف التعرف على مصادر الأموال ومجال استخدامها والحكم على نتائج أعمال البنك، وللحصول على المؤشرات المالية التي تمثل نقطة الانطلاق في تقويم أداء المنشآت المالية والبنكية، هذا ما سبق و ذكرناه في هذا الفصل وهو دراسة أساسيات التحليل المالي و أثره في الحد من مخاطر القروض هذا ما سنحاول أن نسقطه على أرض الواقع بدراسة تطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الفصل التالي.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك

الفلاحة و التنمية الريفية

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تمهيد

وبعد استعراضا لمختلف المفاهيم حول التحليل المالي في البنوك تطرقنا لمفهوم التحليل أداة فعالة في اتخاذ قرار منح القرض من طرف البنك.كما سنحاول في هذا الفصل التطبيقي ، توضيح هذه العناصر التي سبق ذكرها بدراسة كاملة ، ونموذج تطبيقي تابع لوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين تموشنت.

وسنحاول من خلال دراسة هذه الحالة وذلك باستقراء كافة الجوانب المتعلقة بميزانية مؤسسة طالبة للقرض وكذلك سلوك البنك في ممارسته لوظيفته الرئيسية وأساليبه و ذلك اعتمادا على التحليل المالي.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

المطلب الأول : نشأة و تطور بنك البدر .

1- نشأة بنك البدر :

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR هو بنك عمومي أنشأ بموجب المرسوم الرئاسي رقم الصادر في 17/جمادى الأولى / 1402 هـ الموافق ل 13 مارس 1982م والذي عدل بمرسوم 84-85 المؤرخ في 30 أفريل 1985م وقد أنشأ من أجل تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي وذلك بإعادة هيكلة 140وكالة للبنك الوطني الجزائري BNA بنك الفلاحة والتنمية الريفية شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 3.300.000.000,00 الج الكائن مقرها الرئيسي ب17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة، حيث يتمتع بالإستقلال المالي.يتكون حاليا من 288 وكالة وحوالي 36 فرع منتشرة عبر أنحاء الوطن؛ وهو هيئة إقتصادية تقدم مختلف الخدمات، فبعد الإصلاحات والتوجه نحو إقتصاد السوق أصبح بنك البدر بنكا تجاريا شاملا؛ ويعتبر من أهم البنوك في الجزائر باعتباره متلاك أكبر شبكة ، كما يشغل ما يفوق 700 عامل حسب إحصائيات 2001، ويحتل المرتبة 688 عالميا من بين 4100 بنك مصنف حسب مجلة قاموس البنوك.

ومنذ جانفي 2004 أصبحت حوسبة وسائل الدفع شيء بديهي في بنك بدر ، إذ أن نظام يسيرات الذي أنشأ من طرف تقنين جزائريين ، يسمح بتحصيل الصك في مدة48 ساعة.

2- تطورات بنك البدر :

ونوجز مشواره التاريخي في ثلاث مراحل:

2-1.المرحلة الأولى: 1982- 1990:

كبداية لأي نشاط أهتم البدر بتحقيق هدفه الأول والوحيد وهو إثبات وجوده في تخص المسدى إليه ضمن العالم الريفي ، وقد بادر بفتح العديد من الوكالات في أشهر المناطق الفلاحية وكان هذا الاختصاص منصوص عليه فيما يعرف بالاقتصاد المخطط إذ على كل بنك عمومي الاختصاص في قطاع حيوي عام وبكل جدارة أستطاع بنك بدر اكتساب السمعة العالمية في ميدان تميل القطاع الزراعي والصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية.

2-2.المرحلة الثانية: 1991-1999:

كما ذكر سابقا بموجب صدور قانون 10/90 الذي ينص على نهاية فترة التخصص وبداية فترة التوسع و الانفتاح وككل البنوك استطاع أن يدخل هذه المرحلة من بابها الواسع فبدأ بإدخال التيكنولوجيا الخاص بالعمليات التجارية الدولية وفي سنة 1992 وضع برمجيات المعلوماتيةالخاص بالعمليات التجارية الدولية و في سنة 1992 وضع برمجيات Swift ففي1991 طبق نظام بفروعه لتسهيل العمليات البنكية لتسيير القرض تسير عمليات الصندوق و "progicial sybu المودعات و الفحص عن بعد لحساب العملاء. وعرفت سنة 1992 كذلك إدخال المعلوماتية على كل العمليات التجارية و الخارجية.

3- نشأة وكالة عين تموشنت :

تأسست وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لعين تموشنت بموجب مرسوم 106/ 82المنشئ لبنك الفلاحة و التنمية الريفية في 13 مارس 1982 و هي إحدى وكالات البنك الوطني الجزائري المتنازل عنها طبقا للمادة 61 من المرسوم أعلاه وهي تابعة للمجمع الجهوي للاستغلال و يرمز له ب: 051 ويضم:

-وكالة بني صاف 516

- وكالة حمام بوحجر 769
- وكالة المالح 768
-وكالة العامرية 770

بدأت الوكالة في النشاط و التعامل مع مختلف الزبائن بواسطة وسائل بسيطة ساعية إلى التطوير وتحسين معاملاتها من خلال تطوير وسائلها من مستخدمين و أجهزة الإعلام الآلي و هي تضم 14 موظف يشرف عليهم المدير ، بالإضافة إلى حارسين و منظفة.

إن وكالة عين تموشنت 772 هي من الوكالات تلعب دورا هاما خاصة و إنها لا تخضع للمنافسة.

4- التسيير الإداري للوكالة (الخلية الإدارية):

يشرف مدير الوكالة باعتباره المسؤول الأول ، والموظف الأعلى درجة على مستوى الوكالة وعلى جميع المصالح داخل الوكالة ويعمل على السير الحسن لها، وقد أسندت له عدة صلاحيات فهو يمارس السلطة السليمة على موظفيه و يقوم بالتنشيط و التنسيق بين مصالحه، وينفذ كل القرارات الصادرة عن المديرية الفرعية و السياسة العامة المسطرة من قبل المدرية العامة .

وتجدر الإشارة إلى إن المدير يعين من طرف الرئيس المدير العام، كما أن له الحق في الاستقالة من منصبه، وقد تم استقالته في حال ارتكابه لمخالفة تتمثل في فضيحة مالية وأخلاقية من طرف المدير العام أو الخفض في درجته.

ويساعد المدير في تأدية مهامه أمانة باستلام البريد و الطرود الصادرة و الواردة ويقوم بتسجيلها كما النصوص ذات الطابع القانوني و تسليمها للمدير، إلى جانب هذا فهو مكلف بكتابة وضع كل الوثائق الخاصة بالوكالة.

المطلب الثاني:مهام وأهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

1- المهام:

من أجل القيام البنك بمهامه على أكمل وجه يرتكز على المبادئ التالية :

1.1- **مبدأ الإستغلال:** على البنك توفير الجو المناسب للزبون أثناء تعامله معه، فعليه توفير المعلومات الدقيقة والصحيحة له، ليكون على دراية بالمتغيرات الطارئة على الساحة الإقتصادية، بالإضافة إلى الإستقبال الجيد واللائق.

2.1- مبدأ القرض والمخاطرة: على البنك أن يضمن للمتعاملين معه إعادة الحق لأصحابه فهو يستغل ودائع زبائنه في منح قروض الزبائن آخرين، وهذا ما يدفعه للحرص على عودتها لتوفير عامل الثقة للمودع بإثبات خطي، ويؤخذ على المقترض ضمان على القرض الممنوح له.

3.1- مبدأ السيولة النقدية: يجب على البنك الإحتفاظ بسيولة نقدية لديه لمواجهة طلبات السحب في أي وقت.

4.1- مبدأ الخزينة: يلزم البناء ترك نسبة معينة من الأموال في خزينته لتغطية حسابات المتعاملين، ومعاملاتهم أما الفائض فيرسل إلى البنك المركزي.

2- الأهداف:

باعتبار بنك BADR بنك تجاري يسعى لتحقيق الأرباح من جهة وتحقيق أهدف إقتصادية عامة في مقدمتها دفع التنمية من جهة أخرى فإن أهم أهدافه تتمثل فيما يلي:

يهدف إلى زيادة الإستثمارات في المجال الفلاحي مع تطوير المنتجات الغذائية، وكذلك مساعدة الفلاح على تقدير منتوجه خارج حدود الوطن.

يعمل على تحسين الخدمات المقدمة للعملاء، وذلك في ظل المنافسة بين البنوك ، خاصة بعد الإنفتاح الذي عرفه الإقتصاد الجزائري ، وكذلك الخوصصة.

يسعى إلى إيجاد سياسة تكون أكثر فعالية مع جميع الموارد.

يهدف إلى ضمان التكوين الجيد للعاملين من أجل الحصول على خدمات أفضل وتسيير أحسن.

يسعى البنك إلى تطوير الأرياف وتحسين ظروف العمل فيها وفقا لمخططات التنمية خاصة بعد العشرية السوداء التي تسببت في النزوح الريفي.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي

- **وثيقة مقدمة من بنك BADR**

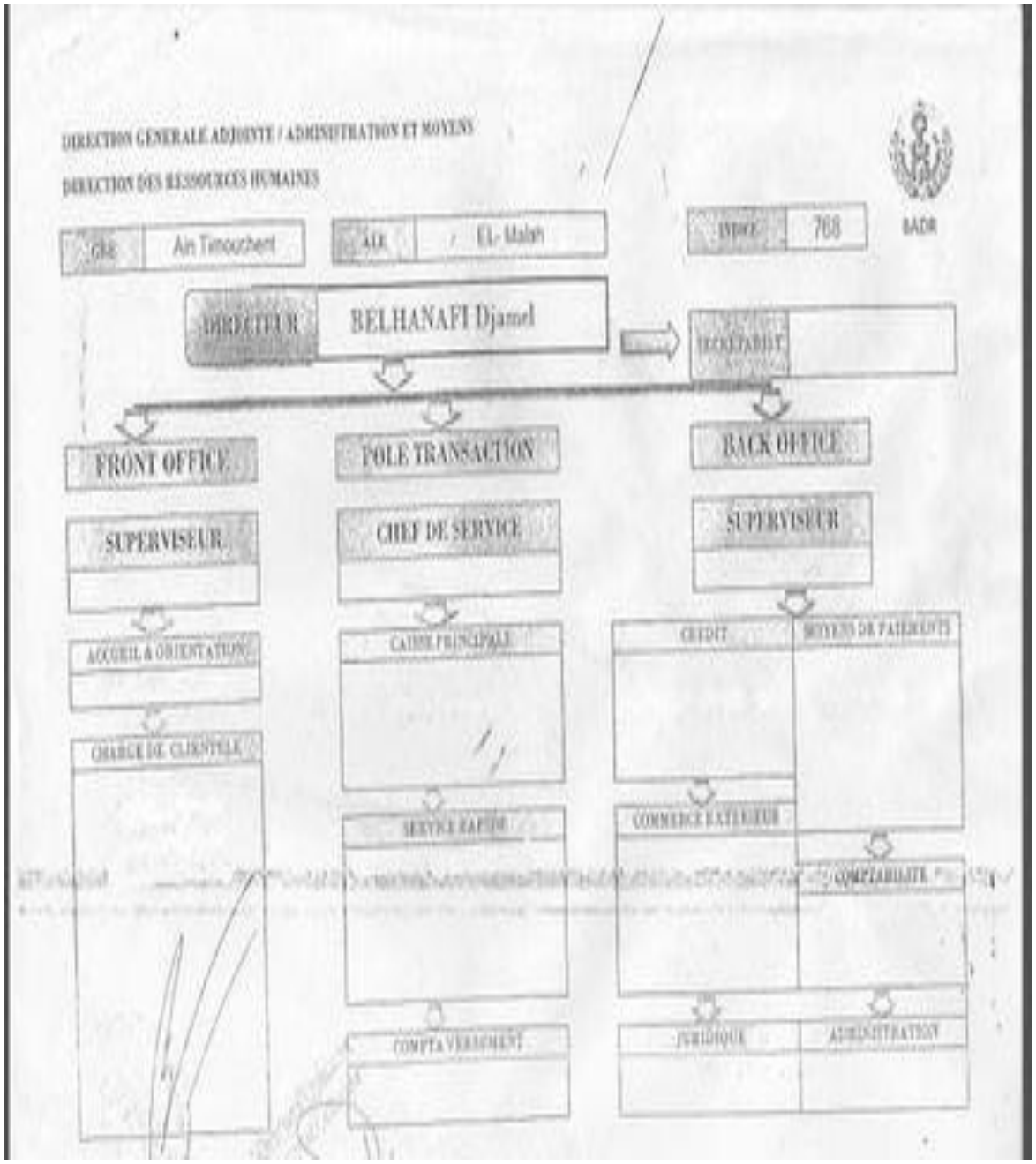

المبحث الثاني: دراسة قرض لمؤسسة Y .

المطلب الأول :ملف القرض.

يمول بنك الفلاحة و التنمية الريفية عدة قطاعات أبرزها :

- قطاع الزراعة

- قطاع الصيد البحري كإنشاء مزارع لتربية المائيات, تصليح القوارب, اقتناء شباك و عتاد الصيد البحري....

1- التعريف بملف القرض :

المؤسسة "Y" مؤسسة ذات أسهم ناشطة في مجال صناعة المعدات و الآلات الفلاحية الذي ينتمي إلى القطاع الفلاحي أنشأت بهدف تطوير كل المعدات الفلاحية و قطع غيارها توظف 580 عامل مع توفيرها لخدمة ما بعد البيع و الصيانة، تتكون من مقر إجتماعي ببير خادم الجزائر العاصمة و أربع ملاحق جهوية وهي:

- الوسط: الجزائر العاصمة.
- الغرب: وهران.
- الشرق: قسنطينة.
- الجنوب: بوسعادة (المسيلة).

هذا وتقدمت المؤسسة بطلب قرض إستثماري لغرض إنشاء مصنع لصناعة آلات المبيدات الفلاحية الحديثة.

2-مكونات ملف القرض :

للإستفادة من قرض استثماري يجب تكوين ملف و إرفاقه بالوثائق اللازمة و لدينا حالتين في حالة الاستفادة من القرض لأول مرة لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية أو إعادة الاستفادة.

2-1- الوثائق الإدارية:

2-1-1.الاستفادة من القرض لأول مرة:

-طلب قرض موقع من طرف العميل .

-شهادة عدم الانتساب الضمان الاجتماعي للأجراء CNAS ,صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء CASNOS .

-شهادة عدم الإخضاع للضريبة .

-نسخة من بطاقة التعريف الوطنية.

-نسخة من البطاقة المهنية(بطاقة الفلاح,بطاقة الصياد,بطاقة حرفي).

2-1-2.إعادة الاستفادة من القرض:

-طلب قرض موقع من طرف العميل.

-تحديث لشهادة عدم الانتساب بالنسبة CNASل وCASNOSوصندوق التامين على العطل و سوء الأحوال الجوية.CACOBATH

-تحديث لشهادة الإخضاع للضريبة.

-نسخة من بطاقة المهنية(بطاقة الفلاح,بطاقة الصياد,بطاقة الحرفي).

المطلب الثاني : التحليل المالي لملف قرض الاستثمار.

1- الإنتقال من الميزانية المحاسبة إلى الميزانية المالية:

1.1- الميزانية المحاسبية:

-ميزانية المؤسسة لسنة 2017:

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الغير جارية:		**رؤوس الأموال الخاصة**	
التثبيتات المعنوية	1.250.000	رأس المال	4.500.000
التثبيتات العنية	2.250.000	النتيجة الصافية للسنة المالية	550.000
التثبيتات المالية	880.000	**مجموع رؤوس الأموال الخاصة**	5.050.000
		الخصوم غير جارية	
		الإقتراضات لدى الغير	1.000.000
مجموع الأصول الغير الجارية	4.380.000	**مجموع الخصوم غير جارية**	1.000.000
الأصول الجارية:		**الخصوم الجارية**	
المخزونات و المنتجات قيد الصنع	1.850.000	الموردون و الحسابات الملحقة	2.150.000
الزبائن و الحسابات الملحقة	1.150.000	الضرائب الدائنة	500.000
المدينون الآخرون	700.000	خزينة الخصوم	430.000
القيم المنقولة للتوظيف	300.000		
أموال الخزينة	750.000		

مجموع الأصول الجارية	4.750.000	مجموع الخصوم الجارية	3.080.000
المجموع العام للأصول	9.130.000	المجموع العام للخضوم	9.130.000

المصدر: من محاضرات السنة الثانية علوم مالية و محاسبية

2.1- الميزانية المالية :

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الإستخدامات الثابتة	5.500.000	الأموال الدائمة:	1.005.000
		-أموال خاصة	550.000
الأصول المتداولة	5.000.000	-ديون طويلة الأجل	455.000
الإستغلال	3.365.000	ديون قصيرة الأجل	300.000
خارج الإستغلال	385.000		
خزينة الأصول	7.500.000		
المجموع	10.500.000	المجموع	10.500.000

المصدر: من محاضرات السنة الثانية علوم مالية و محاسبية

2- التحليل بواسطة المؤشرات المالية :

1.2- رأس المال العامل:

FR: هامش أمان يبحث قدرة المؤسسة على التسديد.

FR= الموال الدائمة–الاموال الثابتة.

FR= 7.420.000–5.500.000= 1.920.000

وهو هامش أمان المؤسسة أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول التابثة وهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها.

2.2- الاحتياج لرأس المال العامل:

BFR: (أصول متداولة الإستغلال و خارج الإستغلال)-(الخصوم المتداولة للإستغلال و خارج الإستغلال).

$$BFR = (1.050.000+1.600.000) - (385.000+3.865.000)$$
$$= 1.600.000$$

3.2- الاحتياج لرأس المال العامل للإستغلال:

BFRe=الأصول المتداولة للإستغلال – الخصوم المتداولة للإستغلال.

$$BFRe = 1.600.000 - 3.865.000 = 2.265.000$$

4.2- الخزينة :

$$TR=BFR-FR$$

$$TR=1.600.000 - 1.920.000$$

$$TR=320.000$$

TR أكبر من 01 يعنى أن الخزينة موجبة أي أن FR أكبر من BFR وفي هذه الحالة يطرح على المؤسسة مشكل الربحية أي فائض معطل.

3- التحليل باستخدام النسب المالية :

1.3- نسب التوازن الهيكلي :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{القيم الثابتة}}$$

$$\frac{7.420.000}{5.500.000} = 1.34$$

النسبة أكبر من 01 أ؟ي أن الأموال الدائمة تغطي القيم الثابتة و أن المؤسسة في أمان.

2.3– نسبة التمويل الذاتي: $\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاصول الثابة}}$

$$\frac{6.420.000}{5.500.000} = 1.167$$

النسبة أكبر من 01 أي ان المؤسسة تعتمد في تمويل إستثماراتها بإمكانياتها الخاصة بنسبة 1.167%.

3.3– نسبة المديونية :

نسبة الاستقلالية المالية = $\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$

$$\frac{6.420.000}{(1.000.000+3.080.000)} = 1.57$$

النسبة بين 01 و 02 أي أن المؤسسة مستقلة ماليا وهذا ما يجعلها قادرة لتسديد ديونها في حالة أخذها للقرض.

نسبة قابلية السداد = $\frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}}$

$$\frac{1.500.000}{4.080.000} = 2.57$$

- أي أن المؤسسة تستطيع تمويل أصولها من خلال الإقتراض وأن بإمكانها تسديد ديونها.

4.3– نسبة السيولة :

نسبة السيولة المتداولة = $\frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$

$$\frac{5.000.000}{3.080.000} = 1.62$$

أي أن المؤسسة تستطيع تغطية إلتزاماتها 1.62 مرة.

نسبة السيولة العامة = الاصول المتداولة / قروض قصيرة الأجل

$$\frac{5.000.000}{1.000.000} = 5$$

وهذه النسبة تعطي ثقة كبيرة للمؤسسة عند سداد ديونها.

نسبة المردوية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

$$\frac{550.000}{5.050.000} = 0.1$$

أي أنه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة لدينا 0.1 ون ربح.

من خلال تحليلنا للنسب المالية تبين لنا أن التحليل المالي يساعد البنك في التحوط من مخاطر القروض.

خلاصة الفصل:

يعتمد البنك على التحليل المالي للتنبؤ إن كان بمقدور المؤسسة الطالبة للقرض على تسديد ديونها في الوقت المستحق وكذلك معرفة أين تكمن نقاط قوتها وضعفها لأن القرض الناجح يعتمد على تحليل مالي دقيق و بالتالي اتخاذ قرار منح القرض. هذا ماسبق وتطرقنا إليه في الفصل الأخير أين وقمنا بدراسة ملف لمؤسسة وتابعنا معالجة هذا الملف، و هذا بدراسة ميزانيتها و تحليلها بواسطة المؤشرات المالية وهي تبين أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها فهي تستبعد خطر التسديد، كما حللنا بواسطة النسب من أهمها نسبة السيولة العامة والتي تعطي ثقة كبيرة للمؤسسة عند سداد ديونها والتي تفسر أن هذه المؤسسة لا تشكل خطر على البنك، وبالتالي توصلنا إلى أن الفرضية الأولى والثانية محققة وهذا يعلل صحتها.

إذن فالتحليل المالي استعمل في اتخاذ قرار منح القرض و بالتالي تجنب البنك مخطر الإئتمان.

الخاتمة

الخـــــاتمـــــة

البنوك التجارية تعتبر شريان الاقتصاد من خلال تمويلها للاقتصاد الوطني حيث تمثل أهم جزء لتمويل أصحاب العجز و هو تمويل غير مباشر لكن هذا لا يعني حصول المؤسسة على القرض يكون بشكل فوري و بطريقة إدارية سريعة و إنما تم عبر دراسة طلب القرض لتجنب المخاطر الناجمة عنها و هذا يستوجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة، إلى هنا طرحنا الإشكالية التالي:

ما هو دور التحليل المالي في الحد من مخاطر القروض.

وللإجابة عليها قمنا بعرض فرضيات البحث التالية:

- التحليل المالي هو وسيلة لاتخاذ البنك قرار منح القرض.
- للتحليل المالي أسس وأساليب خاصة للتقدير المبكر لمخاطر القروض و الحد منها.
- يعتمد بنك البدر على التحليل المالي و أدواته لأخذ قرار منح القرض و الحد من مخاطر القروض.

ولدراسة هذه الفرضيات قسمنا هذا العمل إلى ثلاث فصول.

الفصل الأول أين كان مخصص لمخاطر القروض عرفنا البنوك و القروض في بداية الفصل ثم تطرقنا إلى مخاطر القروض و أنواعها و كيفية التعامل معها.

أما الفصل الثاني كان خصيصا للتحليل المالي أين عرّفنا هذا الأخير حيث عرضنا تقنياته المختلفة لاحظنا أنه يقوم على رؤية فنية بحتة مبنية على التحليل وتفسير النتائج المتعلقة بقراءة المستندات المحاسبية و الأمور المالية، بالنظر إلى أن الهدف الأساسي للتحليل المالي هو إصدار حكم قيمي على الصحة المالية للمؤسسة طالبة للقرض بهدف اتخاذ القرارات اللازمة وهذا باستعمال تقنيات التحليل المالي وكل ما يرتبط بالدراسة المالية المعمقة.

ولتسليط الضوء أكثر على موضوع التحليل المالي و دوره في الحد من مخاطر القروض والتزود بمعلومات أكثر واقعية خصصنا الفصل الثالث لدراسة ميدانية تعرض دراسة ملف لقرض استثماري ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، قمنا بتعريف المؤسسة الطالبة للقرض و تحديد أهدافها ثم استعملنا تقنيات التحليل المالي في تحليل بياناتها أين توصلنا إلى أن أدوات التحليل المالي تساعد البنك الوقاية من مخاطر القروض.

إذن فمن خلال هذه الدراسة استنتجنا صحة الفرضيات التي سبق ذكرها :

- وبالتالي التحليل المالي مستعمل في البنوك للحد من مخاطر القروض.

التوصيات:

من بين ما أقترح أن البنك يجب عليه وضع التحليل المالي كأولى اهتماماته في التشخيص من أجل معرفة الوضعية المالية بدقة وبصفة مستمرة بهدف اكتشاف نقاط القوة والضعف للمؤسسة لاتخاذ قرارات سليمة لأن التحليل المالي يساعد البنك على التحصن من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها كمخطر عدم قدرة المؤسسة على تسديد أقساط القرض.

- توفير التقنيات الحديثة في تقديم القرض.
- ضرورة متابعة مشروع المقترض من طرف البنك لضمان اهتمامه بشكل جيد.

المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ-الكتب:

01- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات و متغيرات المعاصرة على القطاع المعرفي و دور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

02- أحمد توفيق، التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية القاهرة، مصر 1986.

03- أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة الطبعة الثانية 1996.

04- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2007.

05- السيد البدوي عبد الحافظ ، **إدارة الاسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة**، توزيع دار الفكر العربي، القاهرة ،1999 .

06- أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الجامعية، بيروت 1996.

07- بوشاشي بوعلام، المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة.

08- بخزار يعدل فريدة، تقنيات التسيير المعرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،2005.

09- توفيق سعيد بيضون، **الاقتصاد السياسي الحديث**، المؤسسات الجامعية لدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، 1994 .

10- حماد طارق عبد العال، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة،الدار الجامعية ، الإسكندرية 1999.

11- حسين علي خربوش وعبد المعطي رضا الرشيد،الإستثمار و التمويل بين النظرية والتطبيق،دار المكتبة الوطنية عمان للنشر،1996.

12- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحميل الائتماني، مؤسسة الوراق لمنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان :الأردن،2002

13- ريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.

14- رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1997.

15- رشاد نعمان شايع العامري، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية، دارالفكرالجامعي، الإسكندرية مصر،2013.

16- زياد رمضان، إدارة البنوك، وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2006.

17- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر،2005.

18- سليمان بوذياب، اقتصادية النقود و البنوك، المؤسسات الجامعية للنشر و التوزيع بيروت.

19- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية.

20- طاهر حيدر حيران، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر و التوزيع.

21- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، كلية التجارة ، عين شمس ،الدار الجامعية،الإسكندرية ، 2007.

22- عاطف عبد المنعم، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة، مصر، 2008.

23- علي بدران ، الادارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2 ، مجلة المحاسب المجاز ، الفصل الثالث ، العدد ،2005 .

24- عبد الله الطاهر، النقود و البنوك، مركز يزيد للنشر، الطبعة الثانية الأردن.

25- عمر بوخزاز،مبادئ المحاسبة التحليلية، المدرسةالعليا للتجارة، الجزائر،مطبعة أمزيان،1988.

26- فلاح حسين الحسني ،مؤيد عبدالرّحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل ،الطبعة الرابعة 2008.

27- منير الجنيهي، البنوك الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2006 .

28- محمد مطر،إدارة الاستثمار الإطار النظري والتطبيقات العملية، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع عمان.

29- محمد الصالح الحناوي، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية الاسكندرية 2001.

30- محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2005.

31- مليكاوي مولود،الإستراتيجية والتسيير المالي،دار هومه،الطبعة الأولى،2018.

32- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار الميسرة للنشر والتوزيع 2000.

33- ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار زهران للنشر و التوزيع.

34- ناصر دادي عدون،تقنيات مراقبة التسيير-التحليل المالي-الجزء01، دار الهدية العامة،1998.

35- هيثم الزغيبي، إدارة التحليل المالي، دار الفكر 2000.

ب- مذكرات و رسائل جامعية:

01- أسيا قاسيمي، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة مقدمة لئيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2008-2009.

02- بعداش طاهر، **المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الجزائرية** ، رسالة ماجيستير، جامعة الاغواط، الجزائر،2009 .

03- بنان سهام، منصوري كريمة ،تقنيات وإجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس 2009.

04- حازم أحمد فروانة،أثر إعتماد المصارف الفلسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الإئتمانية،دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية،2018.

05- خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني، دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية-غزة،11سبتمبر2005.

06- رحيم حسين،سليم حمود،مداخلة بعنوان، استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية، الملتقى الوطني الأول حول –الأساليب الكمية و دورها في اتخاذ القرارات المالية- المركز الجامعي برج بوعريريج.

07- شريف مصباح أبو كرش، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمرالعلمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسيطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية فلسطين 8-9 ماي 2005.

08- علي عبد الله شاهين، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين ، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العالمي الأول حول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة ، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية، فلسطين ، ماي2005 .

09- ميرفق علي ابو كمال، الادارة الحديثة المخاطر الائتمان للمصارف وفق للمعايير الدولية بازل 2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين،رسالة ماجيستير في كلية التجارة . ، الجامعة الاسلامية غزة ، فلسطين ،2007 .

10- ونوغي غادة، ضمانات القروض البنكية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في الحقوق و العلوم السياسية،جامعة المسيلة،2016-2017.

ت- المواقع الإلكترونية:

01- موسوعة ويكيبيديا أطلع عليه يوم الجمعة 2020/02/28 على الساعة 19:05 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81_(%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84

02- https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/06/d8a5d8afd8a7d8b1d8a9-d985d8aed8a7d8b7d8b1-d8a7d984d8aad985d988d98ad984-d988d8a7d984d8a7d8b3d8aad8abd985d8a7d8b1-d981d98a-d8a7d984d985.pdf أطلع عليه يوم 3 جوان 2020 على الساعة 33: 11

- **ثانيا المراجع باللغة الإنجليزية:**

- David Murphy (2008), Under standing the Risk (The Theory and Practice of Financial Risk Management), Taylor and Francis Group, London, UK, P46.
- Laurent Condamin, Jean-Paul Louisot, Patrick Naim, (2006) Risk Quantification Management Diagnosis and Hedging,op cit, p7.

الفهرس

الإهداءات

الفهرس

مقدمة عامة

الفصل الأول: المخاطر البنكية.....*02*

المبحث الأول: ***مفاهيم عامة حول البنوك و القروض البنكية***.....*02*

المطلب الأول: **البنوك، تعريفها، أنواعها وخصائصها**.....*02*

الفرع الأول:**تعريف البنوك**.....*03*

الفرع الثاني: **أنواع البنوك**.....*04*

الفرع الثالث: **وظائف البنوك**.....*08*

المطلب الثاني: **القروض،تعريفها،أنواعها،خصاصها**.....*13*

الفرع الأول: **تعريف القروض البنكية**.....*13*

الفرع الثاني: **أنواع القروض البنكية**.....*13*

الفرع الثالث:**خصائص القروض البنكية**.....*18*

المطلب الثالث: **تعريف الخطر البنكي وأنواعه**.....*19*

الفرع الأول: **تعريف الخطر البنكي**.....*19*

الفرع الثاني: **أنواع المخاطر البنكية**.....*20*

المبحث الثاني: **إدارة مخاطر القروض**.....*23*

المطلب الأول: **إدارة المخاطر في ظل الإجراءات و المعايير لمنح القروض**.....*23*

الفرع الأول: **مفهوم إدارة المخاطر**.....*24*

الفرع الثاني:**إجراءات منح القروض**.....*25*

الفرع الثالث: **إجراءات منح القروض المصرفية**.....*26*

المطلب الثاني: **أسباب مخاطر القروض**.....*27*

المطلب الثالث: **ضمانات المخاطر البنكية**.....*31*

الفصل الثاني: التحليل المالي.....**36**

المبحث الأول: ***مدخل للتحليل المالي*** *36*

المطلب الأول: **مفهوم التحليل المالي،نشأته، أهميته وأقسامه**.....*36*

الفرع الأول: **نشأة التحليل المالي**.....**36**

الفرع الثاني: **تعريف التحليل المالي**.....**37**

الفرع الثالث: **أقسام التحليل المالي**.....*39*

الفرع الرابع:أهمية التحليل المالي.....**40**

المطلب الثاني: **القوائم المالية المصرفية**.....*45*

المطلب الثالث: **الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية**.....*50*

الفرع الأول: الميزانية المحاسبية.....*50*

الفرع الثاني الميزانية المالية.....*54*

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي.....**59**

المطلب الأول: **التحليل المالي بإستخدام النسب المالية**.....*59*

الفرع الأول: تعريف النسب المالية.....**59**

الفرع الثاني: أنواع النسب المالية.....**59**

المطلب الثاني: **التحليل باستخدام التوازنات المالية**.....*68*

الفرع الأول: تعريف التوازنات المالية.....**68**

المطلب الثالث: **أثر الأدوات المالية في الحد من مخاطر القروض**.....*71*

الفرع الأول: التحليل العام للإئتمان و لطالبه (العميل) *71*

الفرع الثاني: تحليل البيانات المالية للعميل.....*73*

الفرع الثالث: تحليل مخاطر الائتمان.....*74*

الفرع الرابع: النمادج الكمية للتنبؤ بالتعثر المالي لتجنب المخاطر.....**75**

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية "BADR".....*78*

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول بنك BADR.....*79*

المطلب الأول: نشأة و تطور بنك BADR.....79

المطلب الثاني: مهام و أهداف بنكBADR.....81

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنكBADR.....83

المبحث الثاني: دراسة قرض لمؤسسةY.....84

المطلب الأول: ملف القرض.....84

المطلب الثاني: التحليل المالي لملف قرض الاستثمار.....85

خاتمة عامة

الملخص

الملخص

تلعب البنوك دورا فعالا في اقتصاديات الدول إذ تعتبر النواة الأساسية في التنمية الاقتصادية وهذا حسب القطاعات التي تنشط فيها باختلاف أنواعها، وتباين أهدافها وبتعدد وظائفها.

يعتبر التحليل المالي خطة ضرورية للتخطيط المالي بهدف معرفة الوضعية المالية للمؤسسة قبل التنبؤ بالخطط المستقبلية، لتجنب أي خطر قد يواجه البنك لذلك يعتبر أداة للكشف عن نقاط الضعف لدى المؤسسة نظرا لاعتماده على البيانات التي تظهر في مختلف القوائم المالية فالتحليل المالي يقوم بفحص وتحليل القوائم المالية في مختلف وظائف المؤسسة للتعرف على التغيرات الخاصة بالمركز المالي.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي،مخاطر القروض، البنوك التجارية، القوائم المالية، الميزانية المالية، الميزانية المحاسبية.

abstract:

Banks play an effective role in the economies of countries, as they are considered the basic nucleus of economic development and this is according to the sectors in which they are active in their different types, objectives and multiple functions.

Financial analysis is a necessary plan for financial planning with the aim of knowing the financial position of the organization before forecasting future plans to avoid To avoid any risk that the bank may face, therefore it is considered a tool to detect weaknesses of the institution due to its reliance on the data that appear in the various financial statements.

Financial analysis examines and analyzes the financial statements in the various functions of the institution to identify changes in the financial position.

Key words: Financial analysis-Commercial banks- Loan risk-Financial Statements-Accounting budget-Accounting budget.